مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة"
دراسة منهجية نقدية

Hanaffie Hasin[4]

الملخص

سلك أصحاب الكتب الستة منهجا دقيقا رصينا وطريقة علمية عميقة في تصنيفهم هذه الكتب من حيث اختيار الرواة جرحا وتعديلا، والأسانيد اتصالا وانقطاعا، والمتون صحة وضعفا، ثم صارت هذه المصنفات الحديثية المرجع الأساس في معرفة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما الصحيحان فهما أصح تلك المصنفات؛ لقوة شروط الشيخين وشدة تحريهما في اختيار مادة الكتابين، ثم جاءت بعدهما في الرتبة "السنن الأربعة"؛ لكون شروطهم أخف من شروطهما؛ فوجدت فيها أحاديث ضعيفة نتيجة فقد شرط من شروط الحديث المقبول؛ فلذلك كثر عليها الانتقاد من قبل العلماء. لفتت هذه الظاهرة انتباه الباحثين في الحديث النبوي وجعلتهم يتساءلون عن سبب إخراجهم لهؤلاء الرواة ومروياتهم مع معرفتهم بأحوال الرجال والأسانيد والمتون وتضلعهم بها. بناء على ذلك، أجريت الدراسات والبحوث المبنية على المنهج الاستقرائي ثم التحليلي النقدي حول مثل هذه الجزئيات في "السنن الأربعة"؛ لمعرفة مناهج أصحابها وأغراضهم وطرائقهم في اختيار هؤلاء الرواة وإيراد مروياتهم كيفا وكما. انطلاقا من هذا المنطلق، جاءت فكرة هذا البحث لدراسة مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة"–كنموذج–؛ للاختلاف الحاصل بين العلماء والباحثين حول رتبة حماد بن سلمة في الجرح والتعديل، وحال سماعه عن عطاء بن السائب الذي قد تغير حفظه واختلط: هل هو قبل اختلاطه، أو بعده، أو سمعه في الحالتين؟ قد تم اختيار "السنن الأربعة" ميدانا للدراسة؛ لأهميتها ومكانتها؛ إذ هي من الكتب الأمهات الأصول، وعليها معول الفقهاء في الاحتجاج والاستدلال في المسائل الدينية من كل جوانبها. توصل البحث إلى أن جمهور المحدثين على أن سماع حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب كان قبل الاختلاط. ومع ذلك، ليس لهذه السلسلة في "السنن الأربعة" إلا ستة أحاديث، وهي صحيحة، وفي بعضها اختلاف في الرفع والوقف ولها ما يشدها من متابعات وشواهد. هذه المعطيات تدل على أن أصحاب "السنن الأربعة" قد أخرجوا لهذه السلسلة على علم ودراية، وليس عن ذهول وغفلة.

كلمات مفتاحية: "السنن الأربعة"، منهج، نقد، حماد بن سلمة، عطاء بن السائب.

ABSTRACT

The authors of the six hadīth compilations followed a strict academic methodology in compiling their books to choose the narrators according to the science of al-Jarḥ wa al-Ta'dīl, the reliable chains of narrations, and the most authentic prophetictraditions. After all, these six hadīth

[4] Pelajar merupakan calon bagi Ijazah Kedoktoran Falsafah (PhD) di University of Jordan di Amman. Email: sahabah84@gmail.com. Diterima; 29 November 2021. Disemak; 01 Disember 2021. Diterbitkan; 30 April 2022.

compilations havebecome the primary references in understanding the prophetic traditions. Al-ṣaḥīhayn, the two most authentic hadīth compilations, are regarded as the most credible amongstthese compilations because of their strict and rigid conditions and regulations in choosing their contents. the fourhadīth collections, namely al-sunan al-arba'ah, come second in rank after al-ṣaḥīhayn because their terms and conditions are less rigid and strict. therefore, the al-sunan al-arba'ah contains many weak narrations and the scenario brings about criticism upon them. this scenario raised a questionamongst the scholars: what was the reason behind thefour authors mentioning it in their hadīth compilations despite possessing the knowledge of the hadīth narrators and prophetic narrations in general. many studies and research based on inductive, analytical and critical studies were conducted regarding these specific issues to understand the authors methodology in choosing the narrators and mentioningtheir narrations. this study focuses on the narrationsof Hammād Ibn Salamah from 'Aṭā Ibn al-Sāib in al-sunan al-arba'ah as the scholars hold different opinions concerning their status according to the science of al-Jarḥ wa al-Ta'dīl and the status of hammād ibn salamah's sama' from 'aṭāibn al-sāib: was it before the ikhtilāṭ or after it, or he narrated from 'Aṭā both situations? this study focuses on al-Sunan al-arba'ah because of their status as the primary referencefor scholars and jurists to find evidence for variousreligious matters. this study has attained numerous findings and conclusions. the most significant one is that most scholars believe that Hammād Ibn Salamah's sama' from 'Aṭā Ibn al-Sāib was before the ikhtilāṭ. Despite this fact, there are onlysix narrations from this chain in al-Sunan al-arba'ah. the narrations are authentic except for some with an ikhtilāf in alraf'and al-waqf, but al-syawāhid and al-Mutāba'āt have strengthened those narrations. These findings show that the authors of al-sunan al-arba'ah had chronicled these narrationsin their hadīth compilations based on their full knowledge and not out of negligence.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين، محمد بن عبد الله، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد!

فمن فضل الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة أن هيأ لها في مختلف عصورها رجالا أفذاذا من العلماء–خاصة المحدثين منهم–قد أفنوا أعمارهم في خدمة هذا الدين، وبذلوا من أجله الغالي والنفيس. ومن خدمات هؤلاء العلماء من المحدثين تمحيصُ المرويات الحديثية صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، وذلك من خلال قواعد ثابتة وقوانين راسخة–حتى يشهد لمنهجيتها وجدارتها لتكون معيارا دقيقا في قبول الأخبار وردها بعضُ المستشرقين والباحثين من غير المسلمين، ثم التفقهُ في معاني تلك الأحاديث، واستخراجُ الأحكام والحكم الشرعية منها في مختلف جوانبها ومجالاتها هدايةً وإرشاداً للأمة الإسلامية.

قد مر الحديث النبوي الشريف بمراحل وأطوار في الكتابة والتدوين، ثم الترتيب والتصنيف، وفي الوقت نفسه، صاحبت حركةَ الكتابة والتدوين حركةُ النقد الحديثي؛ فنشأت وتطورت بسببها العلوم المختلفة، من أهمها علم الجرح والتعديل وعلم علل الحديث. وفي العصر الذهبي للسنة النبوية (القرن الثالث الهجري)، ظهرت المصنفات التي تختص بالمرفوع من الحديث فقط-وعلى رأسها الكتب الستة- بعد أن كانت المصنفات الحديثية المتقدمة ممزوجة بالموقوفات والمقطوعات، واتجهت-كذلك-همم أصحاب هذه الكتب الستة إلى جمع الأحاديث المرفوعة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مختلف أبواب الدين ومجالاته، وكذلك أصح ما روي في الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب الأهداف والمناهج التي رسموها وارتضوها.

في نهاية المطاف وبعد وفاة أصحابها، أصبحت هذه الكتب الستة وحدة متكاملة في معرفة أمات الحديث النبوي الشريف وأصوله حيث يكمل بعضها بعضا، حتى ظهر فيما بعد نوع من علوم الحديث يعرف بـ"علم زوائد الحديث" حيث ألف بعض العلماء مصنفات تجمع زوائد بعض هذه الكتب على بعضها؛ فاتجهوا إلى جمع زوائد صحيح مسلم على صحيح البخاري، وزوائد سنن أبي داود على الصحيحين وهلم جرا. من أشهر كتب الزوائد "زوائد سنن ابن ماجه" على الكتب الخمسة للبوصيري.

أما الصحيحان فهما أصح هذه الكتب على الإطلاق، وما ذلك إلا لقوة شروطهما فيما يتعلق بالأسانيد والمتون، وشدةِ تحريهما في جمع مادة كتابيهما وفق تلك الشروط، وسلامتِها من الشذوذ والعلة. قد اجتهد العلماء قديما وحديثا في إبراز المناهج التي سار عليها الشيخان في كتابيهما، فكتبوا حول هذا الموضوع الكتب والرسائل والبحوث الكثيرة لتوضيح مناهجهما، وبيان شروطهما، وتحقيق أحوال رجالهما ومروياتهم كما وكيفا، ودفع الاعتراضات والانتقادات الموجهة إلى طائفة من أحاديثهما بدعوى اختلال شرط من شروط الحديث الصحيح-سندا ومتنا-، وغيرها من القضايا المهمة التي تمس بمنزلة الصحيحين ومكانتهما وصحة أحاديثهما.

ومن خلال متابعة هذه الدراسات حول الصحيحين، وقف الباحث على عدد من المعلومات المهمة حول شروط الشيخين ومناهجهما في صحيحيهما، منها: موقف الشيخين من بعض الرواة الثقات المشهورين حيث لم يخرجا لهم أصلا، أو أخرجا لهم بعض الأحاديث انتقاءً، إما في الأصول أو في

الشواهد والمتابعات، وفي الوقت نفسه، قد أخرج لهم أصحاب السنن وغيرهم ممن ألفوا في الصحيح المجرد مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. قد لفت هذا الأمر انتباه الباحث، فجاءت فكرة هذا البحث لدراسة منهج أصحاب "السنن الأربعة" في إخراج مرويات مثل هؤلاء الرواة الذين تحايد الشيخان عن إخراج أحاديثهم؛ لكونها الكتب الأصول المعول عليها بعد الصحيحين. وقد تم الاختيار على الراوي حماد بن سلمة؛ لكونه أكثر الرواة ذكرا كمثال لهذه القضية. وتم كذلك، اختيار مروياته عن عطاء بن السائب فقط للدراسة؛ للتباين الكبير في مواقف المحدثين حول صحة الروايات بهذه السلسلة، هل سمعها حماد من شيخه قبل اختلاطه، أو بعده، أو سمعها في الحالتين معا ولم تتميز هذه السماعات؟

إن تحرير مناهج الأئمة في المسائل العلمية لأمرٌ مهم للغاية؛ لما له من أثر بالغ في فهم مرادهم في خطاباتهم وكتاباتهم العلمية، لا سيما إذا كانت تلك المسائل ذات علاقة مباشرة بالنصوص الشرعية المطهرة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من حيث ثبوتها من عدمه، ومن حيث التفقه في معانيها وبناء الأحكام الشرعية عليها. من أجل ذلك فقد اهتم العلماء–في شتى فنون العلم الشرعي ومختلف تخصصاته–بتحرير المناهج المتبعة لدى الأئمة في أعمالهم العلمية؛ فألفوا في توضيح مناهجهم الكتب والمصنفات العديدة حتى يكون المشتغلون بتلك العلوم على بصيرة تامة بمناهجهم وأهدافهم في مؤلفاتهم.

المرجو من هذا البحث المتواضع معرفة دقة مناهج أصحاب "السنن الأربعة" واستقلاليتهم في النقد الحديثي، وأنهم قد أخرجوا مرويات مثل هؤلاء الرواة عن علم ومعرفة، ولأغراض علمية ونقدية يقصر عن إدراكها غير أهل التخصص فضلا عن أصحاب الأهواء المغرضين الذين جل همهم انتقاد الأحاديث النبوية والطعن فيها؛ لإفقاد ثقة الأمة بها لينفتح لهم بعد ذلك الطريق للطعن في القرآن الكريم ودين الإسلام الحنيف.

أسئلة البحث

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما موقف أصحاب "السنن الأربعة" من حال سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب، هل كان قبل الاختلاط، أو بعده، أو في الحلتين معا؟

٢. كم عدد مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة" وما درجتها؟

٣. هل أخرج أصحاب "السنن الأربعة" لهذه الروايات لذاتها أو لكونها وجد لها ما يعضدها من متابعات وشواهد؟

أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في النقاط الآتية:

١. توضيح موقف أصحاب "الكتب الأربعة" من حال سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب.

٢. بيان عدد مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة" ودرجتها صحة وضعفا.

٣. توضيح كيفية إخراج أصحاب "السنن الأربعة" لهذه المرويات من حيث التفرد ووجود الشواهد والمتابعات.

المبحث التمهيدي: توطئة عن شروط الشيخين الخاصة بكتابيهما

قد أشار الباحث في المقدمة إلى أن الصحيحين قد احتلا المكانة العالية الرفيعة في دين الإسلام، ولقيا قبول الأمة الإسلامية على أنهما أصح الكتب الحديثية، وذلك بناء على قوة شروطهما وشدة تحريهما في اختيار أحاديث صحيحة سندا ومتنا لإيداعها في كتابيهما الموصوفين بالصحة. قد أشار الباحث كذلك إلى أن "السنن الأربعة" أتت بعدهما في المرتبة–ضمن الكتب الستة–؛ نظرا لخفة شروطها مقارنة بالصحيحين، ولوجود أحاديث ضعيفة فيها؛ لاختلال شرط من شروط الحديث المقبول المتفق عليها بين جماهير علماء الحديث. بناء على تلك المقدمة، يرى الباحث ذكر توطئة عن شروط الشيخين الخاصة بكتابيهما؛ ليكون القارئ في هذا البحث على إلمام تام ودراية كاملة بموضوع وغرض هذا البحث المتواضع.

مع ذلك، يود الباحث التنبيه إلى أمر في غاية الأهمية فيما يتعلق بشروط الشيخين في صحيحيهما، وهو: إن هذه الشروط–معظمها وجلها–ليست منصوصة من قِبَلِ الشيخين نفسيهما، بل هي شروط مستنبطة استظهرها العلماء بعد طول الدراسة والممارسة لهما حتى يقوى الظن عندهم أن هذه الشروط مراعاة عند الشيخين في هذين الكتابين. قال المقدسي (ت:٥٠٧هـ): "اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: "شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني"، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم".[٥]

كلام المقدسي هذا محمول على الأعم الأغلب، وإلا فقد وجد في حق الإمام مسلم–على سبيل المثال– كلامه الصريح في مسألة اتصال السند المعنعن من غير المدلس مع المعاصرة وإمكان اللقاء.[٦] ففي هذا البحث الوجيز، سوف يركز الباحث على جانب واحد فقط من بين تلك الجوانب المتعلقة بشروطهما الخاصة بكتابيهما؛ لضيق المقام، وهو: جانب اختيار الرواة وانتقاء أحاديثهم. وأما الجوانب الأخرى فلا يتسع لها مثل هذا البحث.

المطلب الأول: شروط تتعلق باختيار الرواة الثقات وإخراج حديثهم

ذهب جمهور العلماء إلى أن العمدة في شرط الشيخين في الرجال في كتابيهما أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه=بأعيانهم في كتابيهما، وعلى الهيئة التي أخرج لهم الشيخين أحاديثهم من حيث العلاقة بينهم مع شيوخهم ومع تلامذتهم، وأن يكون ذلك في أصول الكتابين دون الشواهد والمتابعات وتراجم الأبواب والمعلقات. هذا اختيار ابن الصلاح والنووي وابن دقيق العيد والذهبي.[٧]

وأما الحاكم فقد ذهب إلى أن شرط الشيخين في الرجال هو أن يكون الرواة أمثال رواة الصحيحين وإن لم يخرجا لهم بأعيانهم، وأن تكون الأسانيد مثل أسانيد الشيخين وإن لم يخرجا لها بأعيانها

---

[٥] المقدسي، شروط الأئمة الستة، ص٥٨. انظر: المنذري، جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ص٩٠.

[٦] مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن، ج١، ص٢٩ وما بعدها؛ انظر: العوني، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين.

[٧] انظر: الطائي، التصحيح على شرط الشيخين (البخاري ومسلم)، ص٦٠؛ والداودي، الجامع الصحيح فيما كان على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه، ج١، ص٥ وما بعدها.

أو على هيئاتها. قال الحاكم (ت:٤٠٥هـ): وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها...وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان–رضي الله عنهما– أو أحدهما...والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل.[٨]

أولا: أن يكون الراوي ثقة ضابطا حافظا لحديثه

هذا الشرط هو الأصل عند الشيخين في كتابيهما حيث اشترط في الراوي أن يكون حافظا، وهو شرط لأعلى مراتب الصحة في الجملة، وأما مطلق صحة الحديث فيكفي لها ثقة الراوي وضبطه عند جماهير أهل الحديث. من أجل ذلك، نزلت رتبة تصحيح غيرهما أمثال الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم عن تصحيحهما؛ لانهم لم يلتزموا أعلى شروط الصحة، بل نزلوا إلى مطلق الثقة والضبط، بل نزلوا إلى حديث الصدوق فأطلقوا الصحة على حديثه، وهو في الحقيقة في رتبة الحسن عند من فرق بينهما.[٩]

قال ابن رجب (ت:٧٩٥هـ): وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه. وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه. وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه.[١٠] وإذا أردنا ربط ما قاله ابن رجب بموضوع هذا البحث، فنقول:

١. حماد بن سلمة من الثقات المعروفين وسيأتي الكلام عن حماد في ترجمته لاحقا إن شاء الله تعالى. أخرج له البخاري حديثا واحدا موصولا فقط من رواية ثابت البناني، وستة عشر حديثا معلقا، وذكر في بعض المواضع متابعته لغيره[١١]، وأخرج له مسلم نحو مائة وعشرة أحاديث، أغلبها عن

---

[٨] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٤٢.

[٩] انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٢٧٠ و٢٩٠–٢٩١؛ والسيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ج٢، ص٧٧٨.

[١٠] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٦١٣.

[١١] انظر: الفوزان، حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، ص٩٧.

ثابت أصولا ومتابعات، وأما عن غير ثابت فكلها قد توبع عليها حماد، وعددها نحو ثلاث وثلاثين حديثا.[١٢]

٢. عطاء بن السائب من الثقات، ولكنه قد ساء حفظه في آخر عمره وتغير، وانتهى أمره إلى الاختلاط–وسيأتي الحديث عنه في ترجمته لاحقا إن شاء الله تعالى. أخرج له البخاري أثرا واحدا موقوفا، وليس له في صحيح مسلم ذكر.[١٣]

٣. ليس في الصحيحين حديث أو أثر من رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب؛ فسلسلة "حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب" ليست من شرط البخاري؛ لأنه لم يخرج لهما على هذه الهيئة. نعم أخرج لهما على الانفراد ولكنهما ليس من شرطه أيضا؛ لأن حمادا لم يعتمد عليه البخاري في الأصول، ولأن عطاء لم يرو له البخاري في المرفوع أصلا. هذه السلسلة ليست على شرط مسلم أيضا؛ لأنه لم يخرج لعطاء بن السائب مطلقا.

في جانب آخر، ذكر بعض الحفاظ أن من شرط البخاري ومسلم أيضا، أن الراوي لا يخرج من حيز الجهالة عندهما حتى يروي عنه ثقتان. والواقع أن الشيخين لا يخرجان لمن لم يرو عنه إلا راو واحد إلا نادرا، وما وجد من ذلك فإنه واقع في باب المتابعات والشواهد.

قال الحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): "ليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط".[١٤] بناء على ما قاله العلماء من اشتراط إخراج حديث الراوي في أصول الكتابين–وليس في الشواهد والمتابعات–، واعتماد الشيخين عليه حتى يعتبر ذلك الراوي من شرط الشيخين، نستطيع أن نقول:

١. حماد بن سلمة–وإن أخرج له حديثا واحدا موصولا، وبعض المعلقات–ليس من شرط البخاري. وهو من شرط مسلم إذا روى عن ثابت البناني–كما أسلفنا–، وأما روايته عن غيره، فقد اجتهد مسلم في انتقائها، وذكرها في الشواهد والمتابعات؛ فعلى هذا، لا يقال: إن رواية حماد عن غير ثابت على شرط مسلم.

---

[١٢] المصدر السابق، ص٩٨-١٠١.

[١٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٣٩١، رقم٤٥٩٢. انظر: العيساوي، مرويات المختلطين في الصحيحين، ص١٤٢.

[١٤] ابن حجر، هدى الساري مقدمة فتح الباري، ج١، ص٩.

٢. عطاء بن السائب ليس من شرط البخاري؛ لأنه أخرج له أثرا واحدا موقوفا، وهو ليس من شرط مسلم أيضا.
٣. سلسلة "حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب" ليست على شرط الشيخين.

ثانيا: الشيخان يختاران من الرواة المشاهير المعروفين بالعلم والرواية

قد ذكر الباحث في النقطة السابقة أن الأصل عند الشيخين إخراج حديث الرواة الثقات الضابطين الحفاظ، وهو شرط أعلى من مجرد مطلق ثقة الراوي وضبطه. وكذلك، اشتهر عند العلماء أن شرط الشيخين أيضا، إخراج أحاديث الطبقات العليا من الثقات حيث اشتهروا وعرفوا بالعلم والرواية، وملازمة شيوخهم.

قال ابن رجب مبينا هذا الأمر–مع التمثيل بالزهري وطبقات تلامذته الآخذين عنه–: "وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

١. **الطبقة الأولى**: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وغيرهم. وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.
٢. **الطبقة الثانية**: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد ابن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم. وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.
٣. **الطبقة الثالثة**: لازموا الزهري وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم، كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم. وهؤلاء يخرج لهم أبو داود، والترمذي، والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.
٤. **الطبقة الرابعة**: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم، مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم. وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

٥. **الطبقة الخامسة:** قوم من المتروكين، والمجهولين، كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين".[١٥]

قال الحافظ ابن حجر: "زاد الحاكم في "علوم الحديث" في شرط الصحيح: أن يكون راويه مشهورا بالطلب، وهذه الشهرة قدر زائد على مطلق الشهرة التي تخرجه من الجهالة. واستدل الحاكم على مشروطية الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبد الله بن عون، قال: "لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب"، والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك والله أعلم".[١٦] قال ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ): "اشترط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار".[١٧]

المطلب الثاني: شروط الشيخين في الإخراج للراوي المتكلم فيه وانتقاء حديثه

هذه المسألة من دقيق مسائل علوم الحديث، يخطئ في فهمها كثير من الناس، وذلك بناء على النظر السطحي تجاه الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين سواء أكان الكلام في جانب العدالة أو في جانب الضبط.

ليس من منهج الشيخين في صحيحيهما ألا يخرجا عن رواة متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، ولكن من منهجهما ألا يخرجا إلا الصحيح من حديثهم، والفرق بين الأمرين كبير يدركه أهل الاختصاص. وأما من يكتفي بظاهر الإسناد، وخلاصة ترجمة الراوي في كتب الجرح والتعديل المتأخرة،

---

[١٥] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٦١٢-٦١٤.

[١٦] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٢٣٨.

[١٧] ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٣٤.

فلا يفهم منهجهما، والأمر الأدهى والأمرُّ إذا قاده جهله بهذه الصنعة إلى الطعن في الصحيحين، ورد أحاديثهما بدعوى عدم توفر شروط الحديث الصحيح فيها.[١٨]

فالراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن ترد جميع مروياته؛ إذ قد يكون مضعفا في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث أخرى، ونحو ذلك من أنواع التضعيف؛ فالشيخان لهما منهج دقيق ورصين في التعامل مع هذا الصنف من الرواة؛ فلا يردان جميع مروياتهم، بل ينتقيان من أحاديثهم ما تبين لهما أنهم ضبطوه وحفظوه وأدوه كما حفظوه، حسب نوع احتياج الشيخين إليهم ومروياتهم. هذا هو منهج الأئمة السابقين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، ويعرف بمنهج الانتقاء، وهو يؤدي إلى تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه.

إن إخراج الشيخين عن بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم لا يخلو من الأحوال الآتية:[١٩]

١. إما أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق ، وأن تضعيف من ضعفه مردود عليه مثل: عكرمة مولى ابن عباس؛ فقد أخرج له البخاري وإن لم يخرج له مسلم للكلام فيه.
٢. أو أن الراوي مضعف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط. وأما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه؛ فيخرج الشيخان له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: أفلح بن حميد الأنصاري، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وفضيل بن سليمان النميري.
٣. أو أن الراوي مضعف إذا روى عن شيخ معين. أما إذا روى عن غيره فيقبل العلماء حديثه، فتجد الشيخان يجتنبان روايته عن الشيخ المضعف فيه، مثل: معمر بن راشد عن ثابت.
٤. أو أن الراوي مضعف بالاختلاط والتغير؛ فيروي له البخاري عمن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي.

---

[١٨] انظر على سبيل المثال الدراسات الآتية: النمراوي، أكرم محمد، وأحمد شاه، فيصل، منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم؛ وعومار، صالح بن سعيد، مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث ودفع شبهات عنه؛ والسيد، بشير، منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم: دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه "الصحيح".

[١٩] انظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص٩٦-٩٨؛ وابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج١، ص٣٥٣؛ وابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٧٣٢؛ وابن حجر، الفصل الثامن والفصل التاسع من هدى الساري، ج١، ص٣٤٦ وما بعدها؛ والرفاعي، صالح بن حامد، الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم.

٥. أو أن الراوي ضعيف، لكن الشيخين لم يسوقا له حديثا من الأحاديث الأصول، وإنما أورداه في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق.

قال ابن القيم (ت:٧٥١هـ) في توضيح منهج الانتقاء عند الأئمة المتقدمين: وهذا طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله، يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه، وبحفظ حديثه وإتقانه، وملازمته له، واعتنائه بحديثه، ومتابعة غيره له، ويتركون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذا المنزلة.وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم: ثقة صدوق، وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به؛ لأنه إنما لقيه مرة بالموسم، ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار، كمالك والليث ومعمر وعقيل ويونس وشعيب؛ فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء، مع ملازمتهم الزهري، وحفظهم حديثه، وضبطهم له، وهو ليس مثلهم في الحفظ والإتقان؛ لم يكن حجة عندهم. هذا إذا لم يخالفوه، فكيف إذا خالفوه، فرفع ما قد وقفوه، ووصل ما قطعوه، وأسند ما أرسلوه؟ هذا مما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في أن إلحاق الغلط به أولى.

وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم؛ فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقة، وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة، وجب ترك الاحتجاج به جملة". وهذه طريقة قاصري العلم، وهي طريقة فاسدة، مجمعٌ بين أهل الحديث على فسادها؛ فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه؛ إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة، ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه، على الظن أو يجزم بغلطه.[٢٠]

ولهذا، يرى الحافظ ابن حجر أن يكون تعريف الحديث الصحيح على هذا النحو: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون

[٢٠] ابن القيم، الفروسية، ج١، ص١٨١.

شاذاً ولا معللاً، وقال: وإنما قلت ذلك؛ لأنني اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك يعني بتعدد الطرق.[٢١]

بناء على هذه النقول عن الأئمة في بيان منهج الشيخين في انتقاء مرويات الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، تبين لنا أن في الصحيحين عددا من الأحاديث قد انتقدها الأئمة، وتلك الانتقادات تتعلق بالعدالة والضبط أحيانا، واتصال الإسناد أحيانا أخرى، والشذوذ والعلة أحيانا ثالثة. من أجل وجود بعض الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، أنكر بعض الأئمة عدم إخراج البخاري لحماد بن سلمة، وقلة إخراج مسلم له إذا سُلِّمَ أن حمادا متكلم فيه مع ثقته وجلالته، فهو ليس دون أولئك الرواة عدالة وضبطا-كما سيأتي الحديث عن ذلك في المبحث الآتي. وأما رواياته في "السنن الأربعة" وغيرها من الدواوين الحديثية فكثيرة جدا.

المبحث الأول: ترجمة حماد بن سلمة وعطاء بن السائب

المطلب الأول: ترجمة حماد بن سلمة

حماد بن سلمة بن دينار هو الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، أبو سلمة البصري، النحوي، البزاز، الخرقي، البطائني، مولى آل ربيعة بن مالك، وابن أخت حميد الطويل.[٢٢]

شيوخه وطلبه للعلم

كان حماد بن سلمة مشهورا بطلب العلم، وكان واسع الرواية جدا، وهذا ليس بغريب إذا نظرنا في قائمة أسماء شيوخه حيث قد لقي الكبار والمتقدمين من الشيوخ. سمع حماد بن سلمة ابنَ أبي مليكة- وهو أكبر شيخ له -، وأنس بن سيرين، ومحمد بن زياد القرشي، وأبا جمرة نصر بن عمران الضبعي، وثابتا البناني، وعمار بن أبي عمار، وعبد الله بن كثير الداري المقرئ، وأبا عمران الجوني، وأبا غالب حزورا صاحب أبي أمامة، وقتادة بن دعامة، وسماك بن حرب، وحميدا خاله، وحماد بن أبي سليمان

[٢١] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٨٦.

[٢٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٤٤٤-٤٤٥، رقم١٦٨.

الفقيه، وسعد بن جمهان، وأبا العشراء الدارمي، ويعلى بن عطاء، وسهيل بن أبي صالح، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وإياس بن معاوية، وبشر بن حرب الندبي، وعلي بن زيد، وخالد بن ذكوان، وشعيب بن الحبحاب، وعاصم بن العجاج الجحدري، وأيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وعمرو بن دينار، وأبا الزبير المكي، ومحمد بن واسع، ومطر بن طهمان الوراق، ويزيد الرقاشي، وأبا التياح الضبعي يزيد، وعطاء بن عجلان، وعطاء بن السائب، وأمما سواهم.[٢٣]

من النقولات التي تدل على حرصه في طلب العلم، وسعة روايته، وتفوقه على الأقران:[٢٤]

قال شعبة: حماد بن سلمة الذي دلنا على محمد بن زياد.

قال أحمد بن حنبل: ليس أحد أروى عن محمد بن زياد من حماد بن سلمة.

قال عبيد الله بن معاذ: عند أبي عن حماد بن سلمة، عن ثابت سبع مئة حديث.

قال ابن المديني: كان عند يحيى بن الضريس، عن حماد عشرة آلاف.

قال عمرو بن سلمة: كتبت عن حماد بن سلمة بضعة عشر ألفا.

كان حماد-مع سعة رواياته-لم يكن له عن شيوخه كتاب إلا كتاب قيس بن سعد. قال أبو داود: لم يكن لحماد بن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد"، يعني: كان يحفظ علمه. ومما يدل على حرصه على الحديث وسماعه ما قاله سميه حماد بن زيد: ذهبنا إلى أيوب، وقد فرغ حماد بن سلمة منه. قال ابن عدي: ولحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان والأحاديث الصحاح التي يرويها عن مشايخه، وله أصناف كثيرة كتاب ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين.[٢٥]

---

[٢٣] المصدر السابق.

[٢٤] انظر هذه الأقوال: ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٣، ص٣٥-٦٤، رقم٤٣١؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٧، ص٤٤٤-٤٥٥.

[٢٥] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٣، ص٦٤.

تلامذته ونشره للعلم

لا غرو أن يقصده الطلبة للأخذ منه والرواية عنه؛ لأنه كان–حقا–إماما من أئمة المسلمين، وقد برع في فنون كثيرة مثل الحديث والفقه والعربية.[٢٦]

أما في الحديث، فقد حدث عنه ابن جريج، وابن المبارك، ويحيى القطان، وحرمي بن عمارة، وابن مهدي، وأبو نعيم، وعفان، والقعنبي، وموسى بن إسماعيل، وشيبان بن فروخ، وهدبة بن خالد، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وعبد الواحد بن غياث، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وعبيد الله بن عائشة التيمي، وأبو كامل مظفر بن مدرك الحافظ، والحسن الأشيب، ويحيى بن إسحاق السيلحيني، والأسود بن عامر، والهيثم بن جميل، وأسد السنة، وسعيد بن سليمان، وخلق كثير.[٢٧]

بعد الحياة الحافلة بالطاعات، توفي حماد سنة سبع وستين ومائة، رحمه الله رحمة واسعة.[٢٨]

الفرع الأول: توثيق وثناء الأئمة عليه

كان حماد بن سلمة إماما من أئمة الإسلام الثقات، وقد اشتهر بالعدالة والصدق والديانة والورع والزهد والعلم. ومن خلال النظر في قائمة أسماء تلامذته، تبين للجميع منزلته حيث قد قصده الكبار من الأئمة الآتين بعده. من النقولات التي تدل على ثقة هذا الإمام الجليل ومكانته:[٢٩]

قال ابن أبي صفوان: كان عبد الرحمن بن مهدي حسن الرأي في حماد بن سلمة، وقال أيضا: حماد بن سلمة صحيح السماع، حسن اللقي، أدرك الناس، لم يتهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن ملكة نفسه ولسانه ولم يطلقه على أحد، ولا ذكر خلقا بسوء؛ فسلم حتى مات.

---

[٢٦] الفاسي، علي بن محمد ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، (الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٥، ص٦٣٠.

[٢٧] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٤٤٥.

[٢٨] الذهبي، السير أعلام التبلاء، ج٧، ص٤٥٣.

[٢٩] انظر هذه الأقوال: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص٣٥–٦٤، رقم٤٣١؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٤٤٤–٤٥٥.

قال موسى بن إسماعيل: حدثت سفيان بن عيينة عن حماد بن سلمة بحديث، فقال: هات، هات. كان ذلك رجل صالح.

قال علي بن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه.

قال إسحاق الحربي: كنا عند عفان، فقال له رجل: حدثك حماد، فقال: من حماد؟ ويلك!، قال: ابن سلمة، قال: ألا تقول أمير المؤمنين؟.

قال ابن معين: ثقة، وقال أيضا: "هو أعلم الناس بثابت.

قال أحمد: هو أعلم الناس بحديث خاله حميد الطويل وأثبتهم فيه، وقال أبضا: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديما، يخالف الناس في حديثه.

قال ابن عدي: ولحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان والأحاديث الصحاح التي يرويها عن مشايخه، وله أصناف كثيرة كتاب ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي بن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه.[٣٠]

لخص الإمام الذهبي حاله ودرجته في قوله: هو ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك.[٣١] أما ابن حجر، فقال: "ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين خت م ٤".[٣٢]

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة إليه

قد تقدم في الفرع الأول توثيق العلماء لحماد بن سلمة وثناؤهم عليه، ومع ذلك إنه بشر من البشر، يصيب ويخطئ. من أجل ذلك، قد تكلم بعض الأئمة فيه في بعض الجزئيات المتعلقة بالحديث، ولكن ذلك الكلام قد ترك أثرا كبيرا في التعامل معه ومع مروياته. من خلال النظر في كتب الجرح والتعديل وعلل الحديث، يمكننا تلخيص ما انتقده بعض الأئمة عليه في النقاط الآتية:

---

[٣٠] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص٦٤.

[٣١] الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، (جدة: دار القبلة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ج١، ص٣٤٩، رقم١٢٢٠.

[٣٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٧٨، رقم١٤٩٩.

١. أخطأ إذا روى عن بعض شيوخه

قال مسلم: وحماد يعد عندهم اذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيرا وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع وابن علية.[٣٣]

٢. سياقه لأحاديث جماعة من شيوخه بدون تفصيل

قال الخليلي: ذاكرت يوما بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟، فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له.[٣٤]

٣. تغير حفظه

قال أبو حاتم: وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره.[٣٥] قال البيهقي: وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره؛ فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويتجنبون ما يتفرد به عن قيس بن سعد خاصة وأمثاله.[٣٦] ستأتي مناقشة هذه الأمور والجواب عنهت في كلام ابن حبان-إن شاء الله تعالى-.

---

[٣٣] مسلم، التمييز، ص٢١٨. انظر: الفوزان، حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، ص٧٩-٨٠.

[٣٤] الخليلي، خليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ)، ج١، ص٤١٦؛ انظر: الفوزان، حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، ص٨١-٨٣.

[٣٥] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٦٦، رقم٢٥٣.

[٣٦] البيهقي، السنن الكبرى، ج٤، ص١٥٨، رقم٧٢٦٨. الفوزان، حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، ص٨٦-٨٨.

الفرع الثالث: موقف الشيخين من حماد بن سلمة ومروياته

بناء على هذه الأمور، فقد استظهر العلماء سبب عدم إخراج البخاري له إلا حديثا واحدا موصولا وبعض المعلقات، وعدم إكثار مسلم من إخراج حديثه عن غير ثابت، وحينما أخرج له عن غير ثابت، أخرجه في الشواهد والمتابعات. قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قد احتج مسلم بحماد بن سلمة في أحاديث عدة في الأصول وتحايده البخاري. وقد نكت ابن حبان-كما مر-على البخاري، ولم يسمه، حيث يحتج بعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وبابن أخي الزهري، وبابن عياش، ويدع حمادا.[٣٧]

من أجل ذلك، فقد آخذ النسائي وابن حبان على الشيخين عدم إكثارهما من الرواية عنه-مع جلالته ومكانته وسعة رواياته-وإخراجهما لغيرهما من الرواة المتكلم فيهم أيضا، وهم دون حماد منزلة ومكانة. قال مأمون المصري: قلت لأبي عبد الرحمن النسائي: لم ترك محمد بن إسماعيل حديث حماد بن سلمة؟، فقال: والله! إن حماد بن سلمة أخير وأصدق من إسماعيل بن أبي أويس.[٣٨] وفي نفس السياق، قال السلمي: سألت الدارقطني: لم ترك البخاري سهيلا في الصحيح؟، فقال: لا أعرف له فيه عذرا، فقد كان النسائي إذا تحدث بحديث لسهيل، قال: سهيل،-والله!-خير من أبي اليمان، ويحي بن بكير، وغيرهما.[٣٩] قال الذهبي معلقا على ذلك: وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن، وخرج لفليح بن سليمان، ولا أعرف له وجها.[٤٠]

وأما ابن حبان (ت:٣٥٤هـ)، فقد أجاب عن تلك الانتقادات بشيء من التفصيل، فقال: ولم ينصف من جانب حديثه، واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه، وبابن أخي الزهري، وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار؛ فإن كان تركه إياه لما كان يخطيء، فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما، وكانوا يخطؤن. فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجودا، وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة، ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتبة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري أو مبتدع

---

[٣٧] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج١، ص٥٩٤.

[٣٨] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص١٥٧.

[٣٩] انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٢، ص٢٤٣-٢٤٤.

[٤٠] المصدر السابق.

جهمي؛ لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة، وأنى يبلغ أبو بكر بن عياش حماد بن سلمة في إتقانه أو في جمعه أم في علمه أم في ضبطه.[٤١]

وقال: وقلنا لمن ذب عمن ترك حديثه، لم استحق حماد بن سلمة ترك حديثه، وكان رحمه الله ممن رحل وكتب وجمع وصنف وحفظ وذاكر، ولزم الدين والورع الخفي والعبادة الدائمة، والصلابة في السنة والطبق على أهل البدع، ولم يشك عوام البصرة أنه كان مستجاب الدعوة، ولم يكن في البصرة في زمانه أحد ممن نسب إلى العلم يعد من البدلاء غيره؛ فمن اجتمع فيه هذه الخصال لم استحق مجانبة روايته؟ فإن قال: لمخالفته الأقران فيما روى في الأحايين، يقال له: وهل في الدنيا محدث ثقة لم يخالف الأقران في بعض ما روى؟ فإن استحق إنسان مجانبة جميع ما روى بمخالفته الأقران في بعض ما يروي لاستحق كل محدث من الأئمة المرضيين أن يترك حديثه لمخالفتهم أقرانهم في بعض ما رووا.

فإن قال: كان حماد يخطىء، يقال له: وفي الدنيا أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرى عن الخطأ؟ ولو جاز ترك حديث من أخطأ لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين لأنهم لم يكونوا بمعصومين.

فإن قال: حماد قد كثر خطؤه، يقال له: إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه. فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته. وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطىء فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شريك وهشيم وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، كانوا يخطئون فيكثرون فروى عنهم واحتج بهم في كتابه وحماد واحد من هؤلاء.

فإن قال: كان حماد يدلس، يقال له: فإن قتادة وأبا إسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمير وابن جريج والأعمش والثوري وهشيما كانوا يدلسون، واحتججت بروايتهم. فإن أوجب تدليس حماد في روايته ترك حديثه أوجب تدليس هؤلاء الأئمة ترك حديثهم.

فإن قال: يروي عن جماعة حديثا واحدا بلفظ واحد من غير أن يميز بين ألفاظهم، يقال له: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يؤدون الأخبار على المعاني بألفاظ متباينة،

---

[٤١] ابن حبان، الثقات، ج٦، ص٢١٦، رقم٧٤٣٤.

وكذلك كان حماد يفعل. كان يسمع الحديث عن أيوب وهشام وابن عون ويونس وخالد وقتادة عن بن سيرين، فيتحرى المعنى ويجمع في اللفظ. فإن أوجب ذلك منه ترك حديثه أوجب ذلك ترك حديث سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وأمثالهم من التابعين؛ لأنهم كانوا يفعلون ذلك.[٤٢]

المطلب الثاني: ترجمة عطاء بن السائب

عطاء بن السائب الثقفي، مولاهم الكوفي: هو الإمام، الحافظ، محدث الكوفة، أبو السائب.[٤٣]

شيوخه وطلبه للعلم

كان عطاء بن السائب من كبار العلماء. روى عن أبيه السائب بن زيد، وعن أنس بن مالك ولم يثبت أنه سمع منه، وقد جاء بإدخال يزيد الرقاشي بينهما، وعن عبد الله بن أبي أوفى، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبي وائل، ومرة الطيب، وعمرو بن ميمون الأودي، ومجاهد، وأبي البختري الطائي، وذر بن عبد الله، وأبي عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن بريدة، وعكرمة، والحسن، وأبي ظبيان، وسالم البراد، وخلق كثير.[٤٤]

تلامذته ونشره للعلم

حدث عنه إسماعيل بن أبي خالد– وهو من طبقته–، والثوري، وابن جريج، وأبو جعفر الرازي، وروح بن القاسم، والحمادان، وموسى بن أعين، وأبو عوانة، وجعفر بن سليمان، وأبو الأحوص، وشعبة، وشريك، وعبيدة بن حميد، وابن فضيل، وجرير بن عبد الحميد، وزائدة، وزهير بن معاوية، وابن عيينة، وهشيم،

[٤٢] ابن حبان، مقدمة صحيح ابن حبان (ترتيب ابن بلبان)، ج١، ص١٥٣-١٥٤.

[٤٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١١٠، رقم٣٠.

[٤٤] المصدر السابق.

وأبو إسحاق الفزاري، وعلي بن عاصم، وابن علية، وخلق كثير.[٤٥] قال ابن سعد، وغيره: "مات عطاء بن السائب سنة ست وثلاثين ومائة".[٤٦]

أقوال الأئمة فيه

من خلال النظر في كلام أهل العلم وأئمة الجرح والتعديل، تبين للباحث أن عطاء بن السائب كان ثقة من الثقات، وهو من أئمة التابعين، إلا أنه قد تغير في آخر عمره، بل نسبه بعضهم إلى الاختلاط. إليكم بعض النقولات التي تفيد ذلك.[٤٧]

قال يحي بن سعيد: ما سمعت أحدا يقول في عطاء بن السائب شيئا قط في حديثه القديم، وما حدث سفيان وشعبة عنه صحيح، إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة، عن زاذان. قال شعبة: حدثنا عطاء، وكان نسيا.

قال أحمد بن حنبل: عطاء ثقة ثقة، رجل صالح، وقال أيضا: من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء. قال وهيب: لما قدم عطاء البصرة، قال: كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثا، ولم يسمع من عبيدة شيئا، وهذا اختلاط شديد. قال أبو حاتم: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين، فرفعه إلى الصحابة.[٤٨]

---

[٤٥] المصدر السابق.

[٤٦] المصدر السابق، ج٦، ص١١٣.

[٤٧] انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣٩٨-٤٠٠، رقم١٤٣٨؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١١٠-١١٤، رقم٣٠؛ ابن الكيال، بركات بن أحمد، ا الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، (بيروت: دار المأمون، ط١، ١٩٨١م)، ص٣١٩، رقم٣٩؛ انظر: الحازمي، مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها أو ردها، ص٧٨ وما بعدها.

[٤٨] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٣٤، رقم١٨٤٨.

قال ابن عدي: عطاء اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديما مثل الثوري، وشعبة، فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط، فأحاديثه فيها بعض النكرة.[٤٩] قال الذهبي: كان من كبار العلماء، لكنه ساء حفظه قليلا في أواخر عمره.[٥٠] قال ابن حجر: عطاء بن السّائب، أبو محمدٍ، ويقال: أبو السائبِ، الثقفي، الكوفي: صدوقٌ اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين. خ ٤.[٥١]

من خلال النقولات السابقة، وجد الباحث أن من العلماء من وصفه بالاختلاط، وأن منهم من وصفه بالتغير في حفظه، والفرق بينهما كبير كما لا يخفى. ولعل أعدل الأقوال فيه، ما توصل إليه أحد الباحثين من أن غالب كلام الأئمة يدل على أن عطاء بن السائب كان وسطا في اختلاطه؛ فلم يكن اختلاطه فاحشا، ولم يكن تغيرا يسيرا.[٥٢]

لذا، فقد أخرج بعض الأئمة حديثه المروي عنه بعد اختلاطه أيضا في كتبهم المعتمدة، ومنهم من صحح بعضها أو حسن بعضها كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء المقدسي. وجدير بالتنبيه أيضا إلى أن عطاء بن السائب من التابعين، والإسناد من طبقة التابعين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قصير، وهذا مما جعل مجال خطئه يسيرا حتى بعد اختلاطه، وهذا أمر ساعد على تقليل نسبة الخطأ في إسناد الحديث.[٥٣]

المطلب الثالث: سماع حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب

قد أشار الباحث في المبحث التمهيدي إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أن شرط إمام من الأئمة، لا بد أن يعتبر فيه الراوي بعينه، ثم الهيئة التي ربطت بين أولئك الرواة، والكيفية التي روى بها ذلك الإمام الحديثَ أصولا ومتابعات. وإذا ربطنا هذا الأمر بموضوع البحث، فلا بد من معرفة حال سلسلة "حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب"، هل هي سلسلة صحيحة أو متكلم فيها أو معلولة؟ بعبارة أخرى، هل عطاء بن

---

[٤٩] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص٧٨، رقم١٥٢٢.

[٥٠] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١١٠، رقم

[٥١] ابن حجر، تقريب التهذيب،

[٥٢] انظر: الحازمي، مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها أو ردها، ص٨١.

[٥٣] المصدر السابق، ص٨٣-٨٦.

السائب متروك الرواية بالمرة من أجل تغير حفظه أو اختلاطه، أو هو مقبول الرواية في بعض الأحيان؟ وإذا كان مقبول الرواية في بعض الأحيان، فهل رواية حماد بن سلمة عنه من هذا القبيل؟

اختلف العلماء في حال سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب على ثلاثة أقوال، وهي كالآتي:

١. ثبوت سماعه قديما

من خلال تتبع أقوال العلماء في هذه القضية، وجد الباحث أن جمهور علماء الجرح والتعديل، أهل الدراية والتحقيق، قد ذهبوا إلى إثبات سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب قديما قبل الاختلاط سواء بصريح القول أو بمفهومه.[٥٤]

٢. ثبوت سماعه بعد الاختلاط

ذهب بعض العلماء إلى أن سماعه كان بعد الاختلاط، مثل علي بن المديني. وقد أطلق أبو حاتم ضعف رواية البصريين عن عطاء بن السائب عموما.[٥٥]

٣. ثبوت سماعه قبل الاختلاط وبعده

ذهب بعض العلماء إلى أن حمادا ممن سمع من عطاء بن السائب في الحالتين؛ فلا بد من النظر في حديثه حديثا حديثا لمعرفة حاله، وذلك عن طريق الاعتبار بالشواهد والمتابعات.[٥٦]

---

[٥٤] انظر هذه الأقوال: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٢٣٥؛ وابن الكيال، الكواكب النيرات، ص٣٢٥؛ انظر: البقمي، غانم بن نجاد، الانبساط بتحقيق سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب فقط قبل الاختلاط؛ والمسبحي، أفنان عادل، سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب، (الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٢٠م)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ج٣٥، عدد١٢١، ص١٩٩ وما بعدها.

[٥٥] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٣٤، رقم١٨٤٨؛ والعقيلي، الضعفاء الكبير، ج٣، ص٣٩٨-٤٠٠، رقم١٤٣٨.

[٥٦] انظر: بشار والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج٣، ص١٤، رقم٤٥٩٢؛ الحازمي، مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها أو ردها، ص١١٥ وما بعدها.

المبحث الثاني: مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة"

قد أشار الباحث في مقدمة هذا البحث إلى أن الغرض الأول من هذا البحث هو معرفة منهج أصحاب "السنن الأربعة" في التعامل مع الرواة والأسانيد التي تحايد الشيخان عن إخراج أحاديثهم في الصحيحين. هذا الأمر مهم جدا لمعرفة الموقف الصحيح تجاه هؤلاء الرواة ومروياتهم؛ هل ترك الشيخين لهم ولرواياتهم يدل على ضعفهم أو ضعف رواياتهم مطلقا، أو ما انتقاه الشيخان فقط هو الصحيح من مروياتهم، وما وراء ذلك فهو ضعيف معلول، وخاصة إذا لم نجد للعلماء كلاما في تلك الروايات تصحيحا أو تضعيفا.

من خلال الاستقراء والتتبع في "السنن الأربعة"، وجد الباحث أن ثلاثة من أصحاب السنن غير الترمذي رحمهم الله جميعا قد أخرجوا بعض الأحاديث بهذه السلسلة، وعددها-بدون المكرر-ستة أحاديث فقط.

المطلب الأول: سنن ابن ماجه

هناك حديث واحد فقط في "السنن" لابن ماجه. قال ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الأسود بن عامر، حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من ترك شعرة من جسده من جنابة لم يغسلها، فعل به كذا وكذا من النار. قال علي: فمن ثم عاديت شعري، وكان يجزه.[٥٧]

تخريج الحديث

مدار هذا الحديث على عطاء بن السائب، وقد اختلف عليه في الوقف والرفع. قد روى عنه مرفوعا عددٌ من الرواة-حسب المصادر المتاحة والمختارة لغرض هذا البحث-، وهم:

[٥٧] ابن ماجه، السنن، أبواب التيمم، باب تحت كل شعرة جنابة، ج١، ص٣٧٨، رقم٥٩٩.

١. حماد بن سلمة: أخرجه ابن أبي شيبة (ومن طريقه ابن ماجه) عن الأسود بن عامر؛ وأخرجه أحمد عن عفان بن مسلم، وعن حسن بن موسى؛ وأخرجه الدارمي عن محمد بن الفضل؛ وأخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل؛ خمستهم عن حماد به.[٥٨]

٢. شعبة بن الحجاج: أخرجه الضياء المقدسي من طريقين عن عفان بن مسلم عن شعبة به.[٥٩]

٣. عبد العزيز بن أبي رواد: أخرجه الطبراني عن عبد المجيد بن عبد العزيز عنه أبيه به.[٦٠]

وأما رواية الوقف، فهو من رواية حماد بن زيد والأسود بن عامر كما ذكره الدارقطني في "العلل".[٦١]

دراسة الأسانيد

من خلال التخريج السابق للحديث، تبين للباحث أن الحديث قد اختلف على عطاء في وقفه ورفعه. أما رواية حماد بن سلمة عن عطاء مرفوعا، فلم ينفرد به، وقد تابعه عليه شعبة وابن أبي رواد. أما شعبة، فهو ممن سمع عطاء قبل الاختلاط إلا أنه قد سمع منه حديثين بعد الاختلاط، وهذا الحديث أحدهما.[٦٢] أما ابن أبي رواد، فله عن عن عطاء ثلاثة أحاديث، اثنان منها رُوِيا قبل الاختلاط، والثالث حديثنا هذا.[٦٣]

الحكم على الحديث

اختلف نظر الباحثين في أمر هذا الحديث رفعا ووقفا، وصحة وضعفا.

---

[٥٨] ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطهارات، باب من كان يقول: بالغ في غسل الشعر، ج١، ص٩٦، رقم١٠٦٧؛ وأحمد، المسند، ج٢، ص١٧٨، رقم٧٩٤؛ وأحمد، المسند، ج٢، ص١٣٠، رقم٧٢٧؛ والدارمي، المسند، كتاب الصلاة والطهارة، باب من ترك موضع شعرة من الجنابة، ج١، ص٢٧٧، رقم٧٦١؛ وأبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب الغسل من الجنابة، ج١، ص١٨١، رقم٢٤٩.

[٥٩] المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٢، ص٧٤، رقم٤٥١-٤٥٣.

[٦٠] الطبراني، المعجم الأوسط، ج٧، ص١٢٠، رقم٧٠٣٤؛ الطبراني، المعجم الصغير، ج٢، ص١٧٩، رقم٩٨٧.

[٦١] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج٣، ص٢٠٧، رقم٣٦٥.

[٦٢] انظر: ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص٣٣٠.

[٦٣] انظر: الحازمي، مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها أو ردها، ص١٥٢.

١. من ضعف الحديث

ذهب الإمام النووي–في قول له–إلى ضعف هذا الحديث.[٦٤] أما محققو المسند فضعفوا هذا الحديث مرفوعا وأعلوه بحماد بن سلمة؛ لأنه ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده، وصححوه موقوفا؛ لرواية حماد بن زيد له موقوفا، وهو ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط. وكذلك، فقد صرح شعبة أنه سمع هذا الحديث من عطاء بن السائب بأخرة.

٢. من صحح الحديث

هذا الحديث صالح عند الإمام أبي داود حيث ذكره وسكت عنه، وهو ممن يرى سماع حماد قبل الاختلاط. ذهب النووي إلى أن هذا الحديث حسن–في قول آخر له–[٦٥]، وصححه الضياء المقدسي[٦٦]، ويفهم من كلام البيهقي قوة هذا الحديث[٦٧]، وقد بوب له قبل ذلك بقوله: باب تخليل أصول الشعر بالماء وإيصاله إلى البشرة.[٦٨]

هناك احتمالات لتصحيح بعض الأئمة هذا الحديث مرفوعا:

١. حماد بن سلمة ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط عند الجمهور، ومنهم أبو داود، وقد أخرج هذا الحديث وسكت عنه، فهو صالح عنده.
٢. ربما حدث عطاء بالوجهين الموقوف والمرفوع؛ فرواه حماد بن زيد موقوفا، ورواه آخرون مرفوعا. وليس من الضرورة أن تعل الروايةُ الموقوفةُ الروايةَ المرفوعةَ.
٣. أما تصريح شعبة أنه قد سمعه بعد الاختلاط، فليس فيه دلالة على أن عطاء قد حدثه قبل ذلك موقوفا، ثم حدثه بأخرة مرفوعا نتيجة اختلاطه. قصارى الأمر أنه سمع هذا الحديث بأخرة مرفوعا، وقد تقدم الكلام أن اختلاط عطاء ليس فاحشا بل وسطا.

---

[٦٤] انظر: النووي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ج١، ص١٩٥، رقم٤٨٣.

[٦٥] النووي، المجموع شرح المهذب، ج١، ص٣٦٣.

[٦٦] المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٢، ص٧٤، رقم٤٥١–٤٥٣.

[٦٧] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الجرح إذا كان في بعض جسده دون بعض، ج٢، ص١٩٢، رقم١٠٩٠.

[٦٨] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب تخليل أصول الشعر بالماء وإيصاله إلى البشرة، ج٢، ص٤٠.

٤. روى ابن أبي رواد المكي عنه ثلاثة أحاديث، وافق في اثنين منها من سمعه قبل الاختلاط، وكذلك وافق حمادَ بن سلمة في الثالث. هذا يشعر بأنه سمعه قبل الاختلاط أيضا.
٥. أحاديث الباب والشواهد تقوي هذا الحديث.

المطلب الثاني: سنن أبي داود

هناك خمس روايات في سنن أبي داود، واحدة منها تقدمت في سنن ابن ماجه.

الحديث الأول

قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن عطاء بن السائب، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يكد يركع ثم ركع، فلم يكد يرفع ثم رفع، فلم يكد يسجد ثم سجد، فلم يكد يرفع، ثم رفع، فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يرفع، ثم رفع، وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، ثم نفخ في آخر سجوده، فقال: "أف أف"، ثم قال: رب، ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم؟ ألم تعدني ألا تعذبهم وهم يستغفرون"؟ ففرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته وقد أمحصت الشمس...، وساق الحديث.[٦٩]

تخريج الحديث

مدار هذا الحديث على عطاء بن السائب؛ فقد روى عنه عدد من الرواة–حسب المصادر المتاحة والمختارة لغرض هذا البحث–، وهم:

١. حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل؛ وأخرجه النسائي عن أبي صالح؛ كلاهما عن عطاء به.[٧٠]

---

[٦٩] أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب من قال يركع ركعتين، ج٢، ص٣٩٣، رقم١١٩٤.

[٧٠] النسائي، السنن الكبرى، كتاب السهو، ذكر ما ينقض الصلاة وما لا ينقضها، باب كيف النفخ، ج١، ص٢٩٣، رقم٥٥٢.

٢. أبو حنيفة: أخرجه أبو يوسف عن أبي حنيفة عن حماد به.[٧١]

٣. جرير بن عبد الحميد: أخرجه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى؛ وأخرجه ابن حبان عن أبي خيثمة؛ كلاهما عن جرير عن حماد به.[٧٢]

دراسة الأسانيد

من خلال التخريج السابق للحديث، تبين للباحث أن حمادا، قد تابعه عليه أبو حنيفة وجرير بن عبد الحميد. أما أبو حنيفة، فهو كوفي، وحصل الاختلاط في حديث عطاء في قدمته الثانية إلى البصرة؛ فهذه متابعة قوية. أما جرير بن عبد الحميد، وإن كان سماعه بعد الاختلاط، فقد انتقى ابن خزيمة وابن حبان هذا الحديث من هذا الطريق وأخرجه في صحيحه.

الحكم على الحديث

هذا الحديث صحيح؛ فقد أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، وأخرجه أبو داود–وهو ممن يرى سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط–وسكت عنه، فهو صالح عنده. أما محققو سنن أبي داود، ففي هذا الموضع، قد حكموا على إسناد هذا الحديث بالحسن؛ لأن حمادا ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط، مع أنهم قد ضعفوا مثل هذا الإسناد في سنن أبي داود بدعوى أن حمادا ممن سمع عطاء قبل الاختلاط وبعده.

الحديث الثاني

قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء بن السائب، عن مرة الهمدانى عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عجب ربنا عز وجل من رجل غزا في

---

[٧١] أبو يوسف، الآثار، باب السهو، ص٥٤، رقم٢٧٣.

[٧٢] ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب البكاء والدعاء في السجود في صلاة الكسوف، ج٢، ص٣٢٢، رقم١٣٩٢؛ وابن حبان، صحيح ابن حبان (ترتيب ابن بلبان)، باب صلاة الكسوف، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عند كسوف الشمس أو القمر يكتفى بالدعاء دون الصلاة إذا صلى كسائر الصلوات، ج٧، ص٧٩، رقم٢٨٣٨.

سبيل الله فانهزم -يعني أصحابه- فعلم ما عليه، فرجع حتى أهريق دمه، فيقول الله عز وجل لملائكته: انظروا إلى عبدي رجع رغبة فيما عندي، وشفقة مما عندي، حتى أهريق دمه.[٧٣]

تخريج الحديث

روي هذا الحديث عن عبد الله مسعود مرفوعا وموقوفا. أما الرواية المرفوعة فمداره على عطاء بن السائب، وقد روى عنه راويان-حسب المصادر المتاحة والمختارة لغرض هذا البحث-، وها:

١. حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود والحاكم من طريق موسى بن إسماعيل؛[٧٤] وأخرجه ابن أبي شيبة عنه وأبو يعلى من طريق أبي خيثمة عنه؛[٧٥] وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عبادة؛[٧٦] وأخرجه أبو يعلى (ومن طريقه ابن حبان) عن عبد الوارث؛ كلهم عن حماد به.[٧٧]
٢. زائدة بن قدامة: أخرجه الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" من طريق زائدة بن قدامة، عن عطاء بن السائب، به.[٧٨]

أما الرواية الموقوفة فهي من رواية أبي إسحاق السبيعي عن مرة الهمداني عن ابن مسعود به.[٧٩]

دراسة الأسانيد

من خلال التخريج السابق للحديث، تبين للباحث أن مدار هذا الحديث على مرة الهمداني عن ابن مسعود، وقد روي مرفوعا وموقوفا.

---

[٧٣] أبو داود، السنن، كتاب الجهاد، باب الرجل يشري نفسه، ج٤، ص١٨٨، رقم٢٥٣٦.

[٧٤] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الجهاد، ج٢، ص١٢٣، رقم٢٥٣١.

[٧٥] ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه، ج٤، ص٢١٢، رقم١٩٤٠٢؛ وأبو يعلى، المسند، ج٩، ص٢٤٤، رقم٥٣٦١.

[٧٦] ابن خزيمة، التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، ج٢، ص٨٩٥، رقم٦٠٥.

[٧٧] أبو يعلى، المسند، ج٩، ص١٧٩، رقم٥٢٧٢؛ وابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في قيام الليل، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء الاجتهاد في لزوم التهجد في سواد الليل، والثبات عند إقامة كلمة الله العليا، ج٦، ص٢٩٧، رقم٢٥٥٧.

[٧٨] الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج٢، ص٤٧٧.

[٧٩] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج٥، ص٢٦٧.

أما عطاء فاختلف عليه؛ فرواه مرفوعا حماد بن سلمة وزائدة. أما حماد بن سلمة، فقد تقدم الكلام في حال سماعه عن عطاء، وذهب الجمهور–ومنهم أبو داود–إلى أنه سمع من عطاء قديما. وقد تابعه عليه زائدة، وهو ممن سمع من عطاء قديما قبل اختلاطه أيضا. وأما الرواية الموقوفة عنه، فهي ضعيفة؛ لأن راويه خالد بن عبد الله الواسطي سمع من عطاء بعد الاختلاط.[٨٠]

وروي مرفوعا وموقوفا أيضا من حديث أبي إسحاق السبيعي عن مرة الهمداني به، فاختلف عليه؛ فرواه قيس بن الربيع (وهو ضعيف، ويحيى الحماني الذي تفرد به عنه أيضا ضعيف) عنه مرفوعا مثل رواية حماد بن سلمة، ورواه إسرائيل موقوفا واختلف عليه في حكاية السند حيث لم يروهما عن أبي إسحاق من طريق مرة به. وفي النهاية، صحح الدارقطني الموقوف، وهو إما قصد خصوص الاختلاف في حديث أبي إسحاق أو قصد عموم الاختلاف في حديث ابن مسعود، والله أعلم.[٨١]

وروي الحديث موقوفا أيضا من طريقي معمر وشريك عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به، وهما طريقان لا تخلوان من كلام: ضعف شريك النخعي، وهو وإن كان متابعا من قبل معمر، ولكن يبقى الكلام في سماع أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود.[٨٢]

الحكم على الحديث

هذا الحديث صحيح؛ فقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد–وقد اشترط له الصحة–، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك وصححه، ولم يتعقبه الذهبي. وأخرجه أبو داود–وهو ممن يرى سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط–وسكت عنه، فهو صالح عنده.

أما محققو السنن فحكموا على هذا الحديث في هذا الموضع بأن إسناده صحيح، وذهبوا إلى أن سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط، وذكروا أن الدارقطني صحح وقفه.

---

[٨٠] انظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج٥، ص٢٦٧.

[٨١] المصدر السابق.

[٨٢] انظر: النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ج٩، ص٣٢٠، رقم١٠٦٣٧؛ والطبراني، المعجم الكبير، ج٩، ص١٥٩، رقم٨٧٩٨؛ والدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج٥، ص٢٦٧؛ والبيهقي، الأسماء والصفات، ج٢، ص٤٠٨، رقم٩٨٤.

الحديث الثالث

قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء بن السائب، عن أبي يحيى عن ابن عباس أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم الطالب البينة، فلم تكن له بينة، فاستحلف المطلوب فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بلى قد فعلت، ولكن غفر لك بإخلاص قول لا إله إلا الله. قال أبو داود: يراد من هذا الحديث أنه لم يأمره بالكفارة.[٨٣]

تخريج الحديث

مدار هذا الحديث على عطاء بن السائب؛ فقد روى عنه عدد من الرواة–حسب المصادر المتاحة والمختارة لغرض هذا البحث–، وهم:

١. حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل؛ وأخرجه أحمد عن عفان بن مسلم وعن حسن بن موسى؛ ثلاثتهم عن حماد به.[٨٤]
٢. سفيان الثوري: أخرجه النسائي عنه به.[٨٥]
٣. أبو الأحوص سلام بن سليم: أخرجه النسائي عنه به.[٨٦]
٤. عبد الوارث: أخرجه الحاكم عنه به.[٨٧]

دراسة الأسانيد

من خلال التخريج السابق للحديث، تبين للباحث أن حمادا، قد تابعه عليه الثوري، وأبو الأحوص وعبد الوارث. أما حماد بن سلمة، فقد تقدم الكلام في حال سماعه عن عطاء، وذهب الجمهور–ومنهم أبو

---

[٨٣] أبو داود، السنن، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن يحلف كاذبا متعمدا، ج٥، ص١٧٢، رقم٣٢٧٥.

[٨٤] أبو داود، السنن، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن يحلف كاذبا متعمدا، ج٥، ص١٧٢، رقم٣٢٧٥؛ وأحمد، المسند، ج٤، ص١٣٤، رقم٢٢٨٠؛ وأحمد، المسند، ج٤، ص٣٧٤، رقم٢٦١٣.

[٨٥] النسائي، السنن الكبرى، ج٥، ص٤٣٣، رقم٥٩٦٣.

[٨٦] المصدر السابق، ج٥، ص٤٣٣، رقم٥٩٦٤؛ وأبو داود، السنن، كتاب الأقضية، باب كيف اليمين، ج٥، ص٤٦٩، رقم٣٦٢٠.

[٨٧] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الأحكام، ج٤، ص١٠٧، رقم٧٠٣٥.

دواود–إلى أنه سمع من عطاء قديما. وقد تابعه عليه سفيان الثوري، وهو ممن سمع من عطاء قديما قبل اختلاطه أيضا. وللحديث شواهد، منها:

١. حديث ابن عمر: أخرجه أحمد عن عفان؛ وأخرجه عبد بن حميد من طريق يحيى بن آدم؛ وأخرجه الطحاوي من طريق موسى بن إسماعيل؛ ثلاثتهم عن حماد عن ثابت به مرفوعا.[٨٨] وهو منقطع؛ فإن ثابتا لم يسمعه من ابن عمر كما صرح بذلك حماد نفسه. ومع ذلك، استظهر محققو المسند أن الخطأ من حماد حيث قالوا: ويغلب على ظننا أن حمادا أخطأ في إسناده إلى ابن عمر، والصواب أنه من حديث عطاء بن السائب، عن أبي يحيى، عن ابن عباس".[٨٩]

وفي هذا التعليق نظر حيث روي الحديث من طريق الحارث بن عبيد أبي قدامة عن ثابت به؛ فانتفى الظن أن حمادا أخطأ في إسناده. [٩٠]

الحكم على الحديث

هذا الحديث صحيح؛ فقد أخرجه أبو داود–وهو ممن يرى سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط–وسكت عنه، فهو صالح عنده. وأخرجه الحاكم وصححه، ولم يتعقبه الذهبي. هذا الحديث، رواه سفيان الثوري أيضا عن عطاء بن السائب، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط.

أما محققو السنن فحكموا على إسناد هذا الحديث بالضعف، وأعلوه باختلاط عطاء بآخرة، وعدم قوته ليتحمل مثل هذا المتن، وذكروا أن الذهبي قد عدَّ هذا الحديث من مناكيره.[٩١]

الحديث الرابع

قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد (ح) وحدثنا هناد –يعني ابن السري– عن أبي الأحوص –المعنى– عن عطاء ابن السائب، قال موسى: عن سلمان الأغر، وقال هناد: عن الأغر أبي

---

[٨٨] أحمد، المسند، ج٩، ص٢٦٣، رقم٥٣٦١؛ انظر: عبد بن حميد، رقم٨٥٧؛ والطحاوي، شرح مشكل الآثار، رقم٤٥٢.

[٨٩] أنظر التعليق رقم (٣): أحمد، المسند، ج٤، ص١٣٥.

[٩٠] عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، رقم١٣٧٦؛ وأبو يعلى، المسند، رقم٣٣٦٨.

[٩١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٣، ص٧٢.

مسلم عن أبي هريرة –قال هناد:– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: قال الله تبارك وتعالى: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحدا منهما قذفته في النار.[٩٢]

تخريج الحديث

روي هذا الحديث من حديث أبي هريرة من وجهين:

الوجه الأول: من طريق سعيد بن المسيب؛ أخرجه الحاكم والبزار من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد وقتادة عن سعيد به.[٩٣]

الوجه الثاني: من طريق سليمان الأغر، ومداره على عطاء بن السائب عنه به. روى هذا الحديث عن عطاء جماعة من تلامذته، واختلف عليه على أوجه، ولكن يختار الباحث الوجوه المشهورة والمحفوظة فقط–حسب المصادر المتاحة والمختارة–لغرض هذا البحث؛ ابتعادا عن التطويل:

١. حماد بن سلمة: أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل؛ وأخرجه ابن حبان عن هدبة بن خالد وإبراهيم بن الحجاج؛ ثلاثتهم عنه به.[٩٤]
٢. سفيان بن عيينة: أخرجه أحمد والحميدي وإسحاق؛ ثلاثتهم عنه به.[٩٥]
٣. عفان بن مسلم: أخرجه أحمد عنه عن حماد به.[٩٦]
٤. أبو الأحوص: أخرجه أبو داود وابن ماجه من طريقه عن حماد به.[٩٧]

---

[٩٢] أبو داود، السنن، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، ج٦، ص١٨٩، رقم٤٠٩٠. انظر: أحمد، المسند، رقم٧٣٨٢؛ هناد بن السري، الزهد، رقم٨٢٥؛ وابن ماجه، السنن، رقم٤١٧٤.

[٩٣] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب الإيمان، ج١، ص١٢٩، رقم٢٠٣؛ والبزار، المسند، ج١٤، ص٢٤١، رقم٧٨١٤؛ والبزار، المسند، ج١٤، ص٢٦١، رقم٧٨٤٨.

[٩٤] أبو داود، السنن، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، ج٦، ص١٨٩، رقم٤٠٩٠؛ وابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ذكر الإخبار بأن من تقرب إلى الله قدر شبر أو ذراع بالطاعة كانت الوسائل والمغفرة أقرب منه بباع، ج٢، ص٣٥، رقم٣٢٨؛ وابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب الحظر والإباحة، باب التواضع والكبر والعجب، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من لزوم التواضع وترك التكبر والتعظيم على عباد الله، ج١٢، ص٤٨٦، رقم٥٦٧١.

[٩٥] أحمد، المسند، ج١٢، ص٣٣٧، رقم٧٣٨٢؛ والحميدي، المسند، ج٢، ص٢٨٥، رقم١١٨٣؛ وابن راهويه، المسند، ج١، ص٣٠٥، رقم٢٨٥.

[٩٦] أحمد، المسند، ج١٥، ص٢١١، رقم٩٣٥٩.

[٩٧] أبو داود، السنن، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، ج٦، ص١٨٩، رقم٤٠٩٠؛ وابن ماجه، السنن، أبواب الزهد، باب البراءة من الكبر والتواضع، ج٥، ص٢٧٢، رقم٤١٧٤.

دراسة الأسانيد

من خلال التخريج السابق للحديث، تبين للباحث أن حمادا، قد تابعه عليه أبو الأحوص، وعفان، وسفيان. أما حماد بن سلمة، فقد تقدم الكلام في حال سماعه عن عطاء، وذهب الجمهور–ومنهم أبو دواود–إلى أنه سمع من عطاء قديما. وقد تابعه عليه سفيان بن عيينة، وهو ممن سمع من عطاء قديما قبل اختلاطه أيضا. وللحديث شواهد:

١. من حديث ابن عباس.[٩٨]

٢. من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رفعاه: "العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته".[٩٩]

الحكم على الحديث

هذا الحديث صحيح؛ فقد أخرجه أبو داود–وهو ممن يرى سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط–وسكت عنه، فهو صالح عنده. وأخرجه ابن حبان في مواضع من صحيحه. هذا الحديث، رواه سفيان بن عيينة أيضا عن عطاء بن السائب، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط، وله شواهد صحيحة.

أما محققو السنن فحكموا على الحديث بأنه حديث صحح، وذهبوا إلى أن حماد بن سلمة قد سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه، فخالفوا هنا ما قرروه في بعض المواضع الأخرى.

المطلب الثالث: السنن الصغرى للنسائي

هناك حديث واحد فقط في السنن الصغرى. قال النسائي: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، قال: حدثنا موسى بن داود، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الحجر الأسود من الجنة.[١٠٠]

---

[٩٨] ابن ماجه، السنن، أبواب الزهد، باب البراءة من الكبر والتواضع، ج٥، ص٢٧٣، رقم٤١٧٥؛ ابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب الحظر والإباحة، باب التواضع والكبر والعجب، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من لزوم التواضع وترك التكبر والتعظيم على عباد الله، ج١٢، ص٤٨٦، رقم٥٦٧١. انظر: الضياء، المختارة، ج١٠، ص٢٧٣، رقم٢٨٥–٢٨٨.

[٩٩] مسلم، صحيح مسلم، رقم٢٦٢٠؛ أحمد، المسند، رقم٧٣٨٢؛ وابن حبان، صحيح ابن حبان، رقم٣٢٨ و٥٦٧١.

تخريج الحديث

مدار هذا الحديث على عطاء بن السائب؛ فقد روى عنه أربعة من الرواة–حسب المصادر المتاحة والمختارة لغرض هذا البحث–، وهم:

١. حماد بن سلمة: أخرجه أحمد عن روح ويونس؛ وأخرجه النسائي من طريق موسى بن داود؛ ثلاثتهم عن حماد عن عطاء به.[١٠١]

٢. جرير بن عبد الحميد: أخرجه الترمذي عن قتيبة؛ وأخرجه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى؛ كلاهما عن جرير عن عطاء به.[١٠٢]

٣. زياد بن عبد الله: أخرجه ابن خزيمة عنه عن عطاء به.[١٠٣]

٤. محمد بن موسى الحرشي: أخرجه ابن خزيمة عنه عن عطاء به.[١٠٤]

دراسة الأسانيد

من خلال التخريج السابق للحديث، تبين للباحث أن حمادا، قد تابعه عليه ثلاثة من الرواة، هم جرير ابن عبد الحميد، وزياد بن عبد الله، ومحمد بن موسى الحرشي.

تقدم الكلام عن سماع حماد بن سلمة من عطاء في المطلب الثالث من المبحث الأول، والجمهور على أنه سمعه قديما في القدمة الأولى، بينما يرى آخرون أنه سمعه بعد الاختلاط أو في الحالتين معا. وأما جرير بن عبد الحميد، فقد اتفقت كلمة العلماء على أنه سمع عطاء بعد الاختلاط.[١٠٥] وأما زياد بن عبد

---

[١٠٠] النسائي، السنن الصغرى، كتاب مناسك الحج، باب ذكر الحجر الأسود، ج٥، ص٢٢٦، رقم٢٩٣٥.

[١٠١] أحمد، المسند، ج٥، ص٤٧٢، رقم٣٥٣٧؛ وأحمد، المسند، ج٥، ص١٣، رقم٢٩٧٥؛ والنسائي، السنن الكبرى، كتاب المناسك، ذكر الحجر الأسود، ج٤، ص١٢٣، رقم٣٩٠٢.

[١٠٢] الترمذي، الجامع الكبير، أبواب الحج، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام، ج٢، ص٢١٨، رقم٨٧٧، وقال: حديث حسن صحيح؛ وابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب ذكر العلة التي من سببها اسود الحجر، وصفة نزوله من الجنة، والدليل على أنه إنما سودته خطايا بني آدم، إذ كان عند نزوله من الجنة أشد بياضا من الثلج، ج٤، ص٢١٩، رقم٢٧٣٣.

[١٠٣] ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب ذكر العلة التي من سببها اسود الحجر وصفة نزوله من الجنة، والدليل على أنه إنما سودته خطايا بني آدم؛ إذ كان عند نزوله من الجنة أشد بياضا من الثلج، ج٤، ص٢١٩، رقم٢٧٣٣.

[١٠٤] المصدر السابق.

[١٠٥] انظر: ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص٣٢٢.

الله البكائي الكوفي فهو صدوق، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين.[١٠٦] يحتمل أنه سمع من عطاء قبل الاختلاط؛ لأنه كوفي، واختلط عطاء في البصرة في القدمة الثانية في آخر عمره. وأما لينه فمنجبر بمتابعة الرواة الآخرين.

وأما محمد بن موسى الحرشي، فهو بصري وفيه لين[١٠٧]، وعلى كل حال فهو متابَعٌ. على تقدير أنهم كلهم سمعوا هذا الحديث من عطاء بعد الاختلاط، فالناظر في الحديث يجد أنهم متفقون في سياق السند اتصالا ورفعا، وهذا يدل على أن عطاء قد أدى الحديث كما هو ولم يضطرب فيه. وأما ما قيل من أنه رفع عن سعيد بن جبير ما لم يكن يرفعه، فليس بوارد هنا؛ إذ ليس هناك من روى الحديث عنه موقوفا حتى يقال إن المحفوظ في الحديث هو الوقف.

الحكم على الحديث

هذا الحديث صحيح من طريق حماد بن سلمة على قول الجمهور الذين يرون أن سماعه من عطاء قبل الاختلاط. إضافة إلى ذلك، فقد صححه الترمذي وابن خزيمة من طريق جرير بن عبد الحميد، وذكر ابن خزيمة وجهين آخرين عن عطاء متابعة لطريق جرير. للحديث شاهد موقوف على أنس، وله حكم الرفع؛ لأن مثل هذا الأمر مما لا يقال بالرأي.[١٠٨]

الخاتمة ونتائج البحث

من خلال البحث حول مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة"، توصل الباحث إلى بعض النتائج المهمة، منها:

١. تبوأ الصحيحان المكانة العالية من بين سائر المصنفات الحديثية لقوة شروط الشيخين وشدة تحريهما في اختيار مادة الكتابين إسنادا ومتنا. من خلال الاستقراء والتتبع، وجد العلماء أن

---

[١٠٦] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٢٠، رقم٢٠٨٥.

[١٠٧] المصدر السابق، ص٥٠٩، رقم٦٣٣٨.

[١٠٨] أحمد، المسند، ج٢١، ص٣٨٠، رقم١٣٩٤٤.

الشيخين–في الأعم الأغلب–قد اشترطا المرتبة العليا في الرواة المخرج لهم في أصول الكتابين. وأما إذا كان الرواة قاصرين عن المرتبة العليا، فقد أخرجا ما تعددت طرقه.

٢. اجتهد الشيخان في الإخراج لبعض الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين، وذلك بناء على منهج انتقاء مروياتهم التي تشهد الأدلة أو القرائن على أن تلك المرويات صحيحة، وليست ما وهم فيها أولئك الرواة المتكلم فيهم، وفي الأعم الأغلب أخرج لهم الشيخان في الشواهد والمتابعات دون الأصول.

٣. أصحاب "السنن الأربعة" أئمة مجتهدون، لهم اجتهاداتهم واستقلالياتهم في النقد الحديثي. بناء على ذلك، اجتهدوا في إخراج الرواة من الطبقات القاصرة عن الطبقات العليا، ولم يكونوا مقلدين لغيرهم.

٤. حماد بن سلمة وعطاء بن السائب من الرواة الذين تحايد الشيخان من إخراج حديثهم للكلام فيهم، وهذا اجتهاد منهما. وأما غيرهما من المحدثين والمصنفين، وخاصة أصحاب "السنن الأربعة" فقد اجتهدوا في انتقاء مروياتهما–في الجملة–وأودعوها مصنفاتهم حسب المقاصد التي رسموها في مصنفاتهم.

٥. أما سلسلة "حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب" فقد حصل حولها اختلاف على ثلاثة أقوال؛ فمنهم من يرى أن سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط، ومنهم من يرى أن سماع حماد من عطاء بعد الاختلاط، ومنهم من يرى أن حمادا ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده. ذهب الجمهور إلى أن سماع حماد بن سلمة من عطاء قبل الاختلاط، وهو قول أبي داود من أصحاب "السنن الأربعة".

٦. لم يخرج الترمذي لهذه السلسلة شيئا، وإن روى لحماد بن سلمة وعطاء بن السائب على سبيل الانفراد جملة أحاديث. وفي الجملة، ليس في "السنن الأربعة" إلا ستة أحاديث–بدون المكرر–بهذه السلسلة، وهي أحاديث صحيحة، ولكن وقع في بعضها الاختلاف في الوقف والرفع. ومع ذلك، فقد وجدت لمثل ذلك الحديث ما يشده من متابعة أو شاهد؛ فالاختلاف في الوقف والرفع فيه لا يضر صحة الحديث في الجملة.

٧. من خلال التخريج لمرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في "السنن الأربعة" وجد الباحث أن بعض الأئمة مثل الترمذي وابن خزيمة وابن حبان قد صحح أو حسن بعض الروايات عن عطاء بن السائب التي جاءت من طريق من سمع منه قبل الاختلاط. ذلك بناء على منهج الانتقاء المبني على النظر في القرائن المحتفة بكل حديث، واعتبار الشواهد والمتابعات، والنظر في استقامة المتون ونكارتها.

٨. أهمية معرفة مناهج المحدثين وخاصة أصحاب "السنن الأربعة" وغيرهم من الأئمة المصنفين في تعاملهم من الرواة والمرويات حتى لا يقع الباحثون في الخطأ الفادح حينما وجدوا بعض الرواة المتكلم فيهم–وخاصة من لم يخرج لهم الشيخان أو لم يكثرا من إخراج أحاديثهم–في المصنفات الحديثية الأخرى، فضعفوا الحديث بمجرد ذلك، وبدون إجراء الدراسة المعمقة لمعرفة حقيقة الأمر.

المصادر والمراجع

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. ١٤٠٩هـ. *المصنف في الحديث والآثار*. (ط١). تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م. *الموضوعات*. (ط١). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة: المكتبة السلفية.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. ١٤٠٨هـ. *صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط*. (ط١). تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. *الفروسية*. (ط١). تحقيق: مشهور حسن آل سلمان. السعودية: دار الأندلس.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م. *زاد المعاد في هدي خير العباد*. (ط٢٧). تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرنؤوطان. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، محمد بن حبان. ١٤٠٨هـ. *صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)*. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أحمد بن علي. ١٣٧٩هـ. *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*. (د.ط). تحقيق: محب الدين الخطيب. بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر، أحمد بن علي. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. *النكت على كتاب ابن الصلاح*. (ط١). تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (١٤٠٦هـ). *تقريب التهذيب*. (ط١). تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي. ١٣٢٦هـ. *تهذيب التهذيب*. (ط١). الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.ابن حجر، أحمد بن علي. ١٣٩٠هـ. *لسان الميزان*.(ط٢). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. *التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل*. (ط٥). تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان،. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. (د.ت). *صحيح ابن خزيمة*. (د.ط). تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم. ١٤١٢هـ. *المسند*. (ط١). تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. المدينة: مكتبة الإيمان.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. *شرح علل الترمذي*. (ط١). تحقيق: همام سعيد. الأردن: مكتبة المنار.

ابن ماجه، محمد بن يزيد. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. *السنن*. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: دار الرسالة العالمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. ١٤٣٠هـ. *السنن*. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى. ١٤٠٤هـ. *المسند*. (ط١). تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. (د.ت). *الآثار*. (د.ط). تحقيق: أبو الوفا. بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد بن حنبل. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م. *المسند*. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. ١٤٢٢هـ. *الجامع الصحيح*. (ط١). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. السعودية: دار طوق النجاة.

البزار، أحمد بن عمرو. ١٩٨٨م. *مسند البزار*. (ط١). تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة: مكتبة العلوم والحكم.

بشار عواد، والأرنؤوط، شعيب. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. *تحرير تقريب التهذيب*. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤١٣هـ/١٩٩٣م. *الأسماء والصفات*. (ط١). تحقيق: عبد الله الحاشدي. جدة: مكتبة السوادي.

البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٤هـ. *السنن الكبرى*. (ط٣). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. ١٩٩٨م. *الجامع الكبير*. (ط١). تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الحاكم، محمد بن عبد الله. ١٤١١هـ. *المستدرك على الصحيحين*. (ط١). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحميدي، عبد الله بن الزبير. ١٩٩٦م. *المسند*. (ط١). تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق: دار السقا.

الخطيب، أحمد بن علي. ١٤٠٧هـ. *موضح أوهام الجمع والتفريق*. (ط١). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار المعرفة.

الدارقطني، علي بن عمر. هـ/١٩٨٥م. *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. (ط١). تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون. الرياض: دار طيبة.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م. *المسند*. (ط١). تحقيق: مرزوق بن هياس.

الداودي، يوسف بن جودة. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. *الجامع الصحيح فيما كان على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه*. (ط١). القاهرة: دار قباء.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. *سير أعلام النبلاء*. (ط٣). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد. ١٤١٣هـ. *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. (ط١). تحقيق: محمد عوامة. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد. ١٣٨٢هـ .*ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: على محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة.

الذهبي، محمد بن أحمد. ١٤١٢هـ. *الموقظة*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (د.ت). *المغني في الضعفاء*. (د.ط). تحقيق: نور الدين عتر. قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي. الرفاعي، صالح بن حامد.

الرفاعي، صالح بن حامد. ١٤١٨هـ. *الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم*. المدينة: دار الخضيري.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). *البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر*. (د.ط). تحقيق: أنيس بن أحمد الأندنوسي. السعودية: مكتبة الغرباء الأثرية.

الطائي، رياض بن حسين. ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م. *التصحيح على شرط الشيخين (البخاري ومسلم)*. (ط١). تركيا: دار اللباب.

الطبراني، سليمان بن أحمد. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. *المعجم الصغير*. (ط١). تحقيق: محمد شكور محمود. عمان: دار عمار.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). *المعجم الكبير*. (د.ط). تحقيق: حمدي السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). *المعجم الأوسط*. (د.ط). تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني. القاهرة: دار الحرمين.

الطحاوي، أحمد بن محمد. ١٤١٥هـ/١٩٩٤م. *شرح مشكل الآثار*. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

العوني، حاتم بن عارف. ١٤٢١هـ. *إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين*. (ط١). السعودية: دار عالم الفوائد.

العيساوي، جاسم محمد راشد. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. *مرويات المختلطين في الصحيحين*. (د.ط). القاهرة: مكتبة التابعين.

الفوزان، محمد بن سليمان. ١٤١٢هـ. *حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

الكشي، عبد الحميد بن حميد. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. *المنتخب من مسند عبد بن حميد*. (ط٢). تحقيق: مصطفى العدوي. مصر: دار بلنسية.

المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (د.ت). *تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي*. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن. ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م. *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. (ط٤). تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم بن الحجاج. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. *الجامع الصحيح*. (ط١). تحقيق: نظر بن محمد الفريابي. الرياض: دار الطيبة.

المقدسي، محمد بن عبد الواحد. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. *الأحاديث المختارة*. (ط٣). تحقيق: عبد الملك بن عبد الله. بيروت: دار خضر.

المقدسي، محمد بن طاهر. ١٤٢٦هـ. *شروط الأئمة الستة*. (د.ط). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. ١٤١١هـ. *جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل*. (ط١). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب. ١٤٢١هـ. *السنن الكبرى*. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م. *السنن الصغرى*. (ط٢). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النووي، يحيى بن شرف. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. *خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام*. (ط١). تحقيق: حسين إسماعيل الجمل. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النووي، يحيى بن شرف. (د.ت). *المجموع شرح المهذب*. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

هناد بن السري. ١٤٠٦هـ. *الزهد*. (ط١). تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي. الكويت: دار الخلفاء.

REFERENCES

Ibn Abi Syaibah, ‘Abdullāh Ibn Muḥammad. 1409h. *Al-Muṣannaf Fi Al-Ḥadīth Wa Al-Āthār*. 1st Edition. Taḥqīq: Kamāl Yūsuf Al-Ḥūt. Al-Riyāḍ: Maktabah Al-Rus

Ibn Al-Jawzī, ‘Abd Al-Raḥmān Ibn ‘Alī. 1386h. *Al-Mauḍū‘Āt*. 1st Edition. Taḥqīq: ‘Abd Al-Raḥmān Muḥammad ‘Uthmān. Al-Madīnah: Al-Maktabah Al-Salafiyyah.

Ibn Al-Ṣalāh, ‘Uthmān Ibn ‘Abd Al-Raḥmān. 1408h. *Ṣiyānah Ṣaḥīḥ Muslim Min Al-Ikhlāl Wa Al-Ghalaṭ Wa Ḥimāyatuh Min Al-Isqāṭ Wa Al-Saqṭ*. 1st Edition. Taḥqīq: Muwaffaq ‘Abdullāh ‘Abd Al-Qādir. Beirūt: Dār Al-Gharb Al-Islāmī. Ibn Al-Qayyim, Muḥammad

Ibn Abī Bakr. 1414h. *Al-Furūsiyyah*. 1st Edition. Taḥqīq: Masyhūr Ḥasan Āl Salmān. Al-Sa’ūdiyyah: Dār Al-Andalus.

1415h. *Zād Al-Ma’ād Fī Hady Khayr Al-‘Ibād*. 27th Edition. Taḥqīq: Syu‘Aib Wa ‘Abd Al-Qādir Al-Arnaūṭ. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad. 1993m. *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān (Tartīb Ibn Balbān)*. 1st Edition. Taḥqīq: Syu‘Aib Al-Arnaūt. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.

Ibn Ḥajr, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1379h. *Fatḥ Al-Bārī Syarḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhāri*. Taḥqīq: Muḥib Al-Dīn Al-Khaṭīb. Beirūt: Dār Al-Ma’rifah.

Ibn Ḥajr, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1404h. *Al-Nukat ‘Alā Kitāb Ibn Al-Ṣalāḥ*. 1st Edition. Taḥqīq: Rabī’ Al-Madkhali. Al-Madīnah: Al-Jāmi‘Ah Al-Islāmiyyah.

Ibn Ḥajr, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1326h. *Tahzīb Al-Tahzīb*. 1st Edition. Al-Hind: Maṭba’ah Dāirah Al-Ma’ārif Al-Nizhāmiyyah.

Ibn Ḥajr, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1421h. *Taqrīb Al-Tahzīb*. 1st Edition. Taḥqīq: Saghīr Aḥmad Syāghif. Al-Riyāḍ: Dār Al-‘Āsimah.

Ibn Ḥajr, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1390h. *Lisān Al-Mīzān*. 2nd Edition. Beirūt: Muassasah Al-A’lami Li Al-Maṭbū‘Āt.

Ibn Khuzaymah, Muḥammad Ibn Isḥāq. 1424h. *Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah*. Taḥqīq: Muṣṭafā Al-‘A’zhami. Beirūt: Al-Maktab Al-Islāmi.

Ibn Khuzaymah, Muḥammad Ibn Isḥāq. 1414h. *Al-Tawḥīd Wa Ithbāt Ṣifāt Al-Rabb ‘Azza Wa Jalla*. 5th Edition. Taḥqīq: ‘Abd Al-‘Azīz Ibn Ibrāhīm Al-Syahawān. Al-Riyaḍ: Maktabah Al-Rusyd.

Ibn Rāhuyah, Isḥāq Ibn Ibrāhīm. 1412h. *Al-Musnad*. 1st Edition. Taḥqīq: ‘Abd Al-Ghafūr Al-Ballūshi. Madīnah: Maktabah Al-Imān.

Ibn Rajab, ‘Abd Al-Raḥmān Ibn Aḥmad. 2001m. *Syarḥ ‘Ilal Al-Tirmizī*. 1st Edition. Taḥqīq: Hamām Sa‘Īd. Al-Riyāḍ: Maktabah Al-Rusyd.

Ibn Mājah, Muḥammad Ibn Yazīd. 1430h. *Al-Sunan*. 1st Edition. Taḥqīq: Syu‘Aib Al-Arnaūṭ Wa Ākharūn. Beirūt: Dār Al-Risālah Al-‘Ālamiyyah.

Abu Dāwūd, Sulaymān Ibn Al-Asy‘Ath. 1430h. *Al-Sunan***.** 1st Edition. Taḥqīq: Syu‘Aib Al-Arnaūṭ Wa Ākharūn. Beirūt: Dār Al-Risālah Al-‘Ālamiyyah.

Abu Ya’lā, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1404m. *Al-Musnad*. 1st Edition. Taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad. Dimasyq: Dār Al-Ma`Mūn Lī Al-Turāth.

Abū Yūsuf, Ya’qūb Ibn Ibrāhīm. *Al-Āthār*. Taḥqīq: Abū Al-Wafā. Beirūt: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.

Aḥmad Ibn Ḥanbal. 1421h. *Al-Musnad*. 1st Edition. Taḥqīq: Syu‘Aib Al-Arnaūt. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.

Al-Bukhāri, Muḥammad Ibn Ismā‘Īl. 1422h. *Al-Jāmi’ Al-Ṣāḥīḥ***.** 1st Edition. Taḥqīq: Muḥammad Zuhair Al-Nāṣir. Jeddah: Dār Ṭūq Al-Najāh.

Al-Bazzār, Muḥammad Ibn ‘Amr. 1988m. *Musnad Al-Bazzār*. 1st Edition. Taḥqīq: Maḥfūzh Al-Raḥmān Zaynullāh. Al-Madīnah: Maktabah Al-‘Ulūm Wa Al-Ḥikam.

Al-Bayhaqī, Aḥmad Ibn Al-Ḥusayn. 1424h. *Al-Sunan Al-Kubrā*. 3rd Edition. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd Al-Qādir ‘Aṭā. Beirūt: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.

Al-Tirmizī, Muḥammad Ibn ‘Isā. 1998m. *Al-Jāmi’ Al-Kabīr*. Taḥqīq: Bassyār ‘Awwād Ma’rūf. Beirūt: Dār Al-Gharb Al-Islāmi.

Al-Ḥākim, Muḥammad Ibn ‘Abdillāh. 1411h. *Al-Mustadrak ‘Ala Al-Ṣaḥīḥayn*. Taḥqīq: Muṣṭāfā ‘Abd Al-Qādir ‘Aṭā. Beirūt: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.

Al-Ḥumaydī, ‘Abdullāh Ibn Al-Zubayr. 1996m. *Al-Musnad*. 1st Edition. Taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad. Dimasyq: Dār Al-Saqā.

Al-Khaṭīb, Aḥmad Ibn ‘Alī. 1407h. *Muwaḍḍiḥ Awhām Al-Jam’ Wa Al-Tafrīq*. 1st Edition. Taḥqīq: ‘Abd Al-Mu’ṭī Amīn Qala’jī. Beirūt: Dār Al-Ma’rifah.

Al-Dāraquṭnī, ‘Alī Ibn ‘Umar. 1405h. *Al-‘Ilal Al-Wāridah Fi Al-Aḥādīth Al-Nabawiyyah*. 1st Edition. Taḥqīq: Maḥfūzh Al-Raḥmān Wa Ākharūn. Al-Riyaḍ: Dār Al-Ṭayyibah.

Al-Dārimī, ‘Abdullāh Ibn ‘Abd Al-Raḥmān. 1436h. *Al-Musnad*. Taḥqīq: Marzūq Ibn Hayas.

Al-Zahabī, Muḥammad Ibn Aḥmad. 1413h. *Al-Kāsyif Fi Ma’rifah Man Lahu Riwāyah Fi Al-Kutub Al-Sittah***.** 1st Edition. Taḥqīq: Muḥammad ‘Awwāmah. Jeddah: Dār Al-Qiblah Li Al-Thaqāfah Al-Islāmiyyah.

Al-Zahabī, Muḥammad Ibn Aḥmad. 1405h. *Siyar A'lām Al-Nubalā*. 3rd Edition. Taḥqīq: Syu 'Aib Al-Arnaūṭ Wa Ākharūn. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.
Al-Zahabī, Muḥammad Ibn Aḥmad. 1382h. *Mīzān Al-'I'tidāl Fi Naqd Al-Rijāl*. Taḥqīq: 'Alī Muḥammad Al-Bajāwi. Beirūt: Dār Al-Ma'rifah.
Al-Zahabī, Muḥammad Ibn Aḥmad. 1412h. *Al-Mūqizah*. 2nd Edition. Taḥqīq: 'Abd Al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Ḥalab: Maktabah Al-Maṭbū'āt Al-Islāmiyyah.
Al-Zahabī, Muḥammad Ibn Aḥmad. *Al-Mughnī Fī Al-Ḍhu'afā*. Taḥqīq: Nur Al-Dīn 'Itr. Qaṭr: Idārah Iḥyā Al-Turath Al-Islāmī.
Al-Rifā 'Ī, Ṣaliḥ Ibn Ḥāmid. 1418h. *Al-Thiqāt Alladzīna Ḍhu'ifū Fī Ba'ḍ Syuyūkhihim*. 2nd Edition. Al-Madīnah: Dār Al-Khuḍayrī.
Al-Ṭāī, Riyaḍ Ibn Ḥusayn. 1439h. *Al-Taṣḥīḥ 'Alā Syarṭ Al-Saḥīḥayn* (*Al-Bukhārī Wa Muslim*). 1st Edition. Turkiyā: Dār Al-Lubāb.
Al-Ṭabarānī, Sulaymān Ibn Aḥmad. 1405h. *Al-Mu'jam Al-Ṣaghīr*. 1st Edition. Muḥammad Syakir Maḥmūd. 'Ammān: Dār 'Ammār.
Al-Ṭabarānī, Sulaymān Ibn Aḥmad. 1405h. *Al-Mu'jam Al-Kabīr*. Taḥqīq: Ḥamdī Al-Salafī. Al-Qāhirah: Maktabah Ibn Taymiyyah.
Al-Ṭabarānī, Sulaymān Ibn Aḥmad. 1405h. *Al-Mu'jam Al-Awṣāṭ*. Taḥqīq: Ṭāriq 'Iwaḍullāh wa 'Abd Al-Muḥsin Al-Ḥusaynī. Al-Qāhirah: Dār Al-Ḥaramayn.
Al-Ṭaḥāwī, Aḥmad Ibn Muḥammad. 1415h. *Syarḥ Musykil Al-Āthār*. 1st Edition. Taḥqīq: Syu'aib Al-Arnaūṭ. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.
Al-'Aunī, Ḥātim Ibn 'Ārif. 1421h. *Ijmā' Al-Muḥaddithīn 'Alā 'Adam Isyṭirāṭ Al-'Ilm Bi Al-Samā' Fi Al-Ḥadīth Al-Mu'an'an Bayn Al-Muta'āṣirayn*. 1st Edition. Al-Sa'ūdiyyah: Dār 'Ālam Al-Fawāid.
Al-'Īsāwī, Jāsim Muḥammad Rāsyid. 1427h. *Marwiyyāt Al-Mukhtaliṭīn Fī Al-Ṣaḥīḥayn*. Al-Qāhirah: Maktabah Al-Tābi'Īn.
Al-Fawzān, Muḥammad Ibn Sulaymān. 1412h. *Ḥammād Ibn Salamah Wa Marwiyyātuh Fī Musnad Aḥmad 'An Ghayr Thābit*. Al-Riyaḍ: Jāmi'Ah Al-Imām Muḥammad Ibn Sa'Ūd Al-Islāmiyyah.
Al-Kassyī, 'Abd Al-Ḥamīd Ibn Ḥumayd. 1423h. *Al-Muntakhab Min Musnad 'Abd Ibn Ḥumayd*. 2nd Edition. Taḥqīq: Muṣṭafā Al-'Adawī. Miṣr: Dār Al-Balansiyyah.
Al-Mizzī, Yūsuf Ibn Al-Zakī 'Abd Al-Raḥmān. 1406h. *Tahzīb Al-Kamāl Fī Asmā Al-Rijāl*. 4th Edition. Taḥqīq: Bassyār 'Awwād Ma'rūf. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.
Muslim Ibn Al-Ḥajjāj. 1427h. *Ṣaḥīḥ Muslim*. 1st Edition. Taḥqīq: Abū Qutaybah Nazhar Al-Faryabī. Al-Riyaḍ: Dār Al-Ṭayyibah.
Al-Maqdisī, Muḥammad Ibn 'Abd Al-Wāḥid. 1420h. *Al-Aḥādīth Al-Mukhtārah*. 3rd Edition. 'Abd Al-Malik Ibn 'Abdillāh. Beirūt: Dār Khaḍir.
Al-Maqdisī, Muḥammad Ibn Ṭāhir. 1426h. *Syurūṭ Al-Aimmah Al-Sittah*. Taḥqīq: 'Abd Al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Beirūt: Dār Al-Basyāir Al-Islāmiyyah.
Al-Mundzirī, 'Abd Al-'Azhīm Ibn 'Abd Al-Qawī. 1411h. *Jawāb Al-Ḥāfizh Abī Muḥammad 'Abd Al-'Azhīm Al-Mundzirī Al-Miṣrī 'An Asilah Fi Al-Jarḥ Wa Al-Ta'dīl*. 1st Edition. Taḥqīq: 'Abd Al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Ḥalab: Maktabah Al-Maṭbū'Āt Al-Islāmiyyah.
Al-Nasāī, Aḥmad Ibn Syu'Aib. 1421h. *Al-Sunan Al-Kubrā*. 1st Edition. Taḥqīq: Syu'Aib Al-Arnaūt. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.
Al-Nasāī, Aḥmad Ibn Syu'Aib. 1406h. *Al-Sunan Al-Sughrā*. 2nd Edition. Taḥqīq: 'Abd Al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Ḥalab: Maktabah Al-Maṭbū 'Āt Al-Islāmiyyah.

Al-Nawāwī, Yaḥyā Ibn Syaraf. 1418h. *Khulāṣat Al-Aḥkām Fī Muhimmāt Al-Sunan Wa Qawā'Id Al-Islām*. 1st Edition. Taḥqīq: Ḥusayn Ismā'Īl Al-Jamal. Beirūt: Muassasah Al-Risālah.

Al-Nawāwī, Yaḥyā Ibn Syaraf. 1418h. *Al-Majmū' Syarḥ Al-Muhazzab*. Beirūt: Dār Al-Fikr.

Hannād Ibn Al-Sarī. 1406h. *Al-Zuhd*. 1st Edition. Taḥqīq: 'Abd Al-Raḥmān Al-Faryawāī. Kuwait: Dār Al-Khulafā.